

Distr.
GENERAL

E/1999/33
14 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الأولى

(٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الخامس- النتائج والتوصيات الرئيسية	١- ٢٥	٣
ألف- دور العمالة والعمل، وخاصة عمالة المرأة وعملها في القضاء على الفقر في سياق العولمة	٢- ٤	٣
باء - السياسات	٥- ٢٠	٤
١- السياسات المتعلقة بالنمو وتهيئة فرص العمل	٦- ٧	٤
٢- سياسات تحسين القدرات	٨- ١١	٥
٣- السياسات المتعلقة بتوزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر	١٢- ١٥	٥
٤- سياسات تقديم مآخذ السوق وتيسير التكيف	١٦- ١٨	٦
٥- سياسات تعزيز إدارة الشؤون	١٩- ٢٠	٦
جيم- الضعف الاقتصادي كمعيار لتحديد أقل البلدان نمواً	٢١- ٢٥	٦
الثاني - دور العمالة والعمل، وخاصة عمالة وعمل المرأة في القضاء على الفقر في سياق العولمة	٢٦- ١٠٠	٨
ألف- مقدمة	٢٦- ٢٩	٨
باء - فوائد العولمة	٣٠- ٣٥	٨
جيم- العولمة والضعف	٣٦- ٤٧	١٠
دال - العولمة واللامساواة	٤٨- ٥٧	١٢
هاء- العولمة والعمالة وسوق اليد العاملة	٥٨- ٧٢	١٥
واو - السياسات	٧٣	١٨
١- السياسات المتعلقة بالنمو وإيجاد فرص للعمل	٧٤- ٧٩	١٨

المرفقات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
١٨	٧٧- ٧٤	(أ) السياسات الوطنية
١٩	٧٩- ٧٨	(ب) السياسات الدولية
٢٠	٨٩- ٨٠	٢ - سياسات تحسين القدرات
٢٠	٨٧- ٨٠	(أ) السياسات الوطنية
٢١	٨٩- ٨٨	(ب) السياسات الدولية
٢٢	٩٤- ٩٠	٣ - السياسات المتعلقة بتوزيع الإيرادات وتخفيف حدة الفقر
٢٢	٩٣- ٩٠	(أ) السياسات الوطنية
٢٣	٩٤	(ب) السياسات الدولية
٢٣	٩٨- ٩٥	٤ - سياسات تقويم اخفاقات السوق وتيسير التكيف
٢٣	٩٦- ٩٥	(أ) السياسات الوطنية
٢٤	٩٨- ٩٧	(ب) السياسات الدولية
٢٤	١٠٠- ٩٩	٥ - سياسات تعزيز إدارة الشؤون
٢٤	٩٩	(أ) السياسات الوطنية
٢٤	١٠٠	(ب) السياسات الوطنية
٢٥	١٠١-١٣٣	الثالث - وضع مؤشر للضعف كمعيار لتحديد أقل البلدان نموا
٢٥	١٠١-١٠٤	ألف- مقدمة
٢٥	١٠٥-١٠٨	باء - صلاحية الضعف لتحديد أقل البلدان نموا
٢٦	١٠٩-١١٤	جيم- الضعف من وجهة نظر لجنة التخطيط الإنمائي
٢٨	١١٥-١١٦	دال - تقييم لما اضطلعت به المنظمات الدولية مؤخرا من أعمال بشأن مؤشرات الضعف
٢٩	١١٧-١٢١	هاء- مؤشر الضعف الاقتصادي كمعيار لتحديد أقل البلدان نموا
٣٠	١٢٢-١٢٤	واو - جوانب الضعف الأخرى والتعويقات: "بيان الضعف"
٣١	١٢٥-١٢٩	زاي- التحسينات الأخرى في المعايير (النواتج المحلي الإجمالي الفردي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة) فيما يتعلق بتحديد أقل البلدان نموا
٣٢	١٣٠-١٣٣	حاء- أعمال أخرى
٣٤	١٣٤-١٤٤	الرابع - طرق عمل اللجنة وبرنامج عملها
٣٧	١٤٥-١٥٠	الخامس- تنظيم الدورة

المرفقات

٤٠	الأول - استعراض مؤشرات الضعف الثلاثة
٤٤	الثاني المعايير المتصلة بتحديد أقل البلدان نموا
٤٦	الثالث - جدول الأعمال

الفصل الأول

النتائج والتوصيات الرئيسية

١ - وفقا لما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢/١٩٩٩ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ والمعنون "برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية"، قامت لجنة السياسات الإنمائية المشكّلة حديثا بالنظر في موضوع دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر في سياق العولمة: تمكين المرأة والنهوض بها. وفي ضوء مطلب المجلس بأن تكمل اللجنة عملها بشأن مؤشر الضعف، تناولت اللجنة أيضا مسألة الضعف والظلم المتزايدين اللذين يكتنفان عملية العولمة المتطورة والمتسارعة، والأزمات المالية، التي قامت لجنة التخطيط الإنمائي السابقة بتحليلها، ليست إلا ظاهرة واحدة من ظواهر هذا الضعف. وهناك ظواهر أقل بروزا، ومع هذا فهي تؤدي على الأقل إلى آثار خبيثة كذلك فيما يتصل بالفقر والعمالة، مع تحمل المرأة في كثير من الحالات لعبء أثقل وطأة. وفي إطار التقييم الجاري لمدى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن هذا التقرير يعالج بعضا من هذه الظواهر الأخرى المتعلقة بالعولمة.

ألف - دور العمالة والعمل، وخاصة عمالة المرأة وعملها، في القضاء على الفقر في سياق العولمة

٢ - إن الزيادة في التجارة والاستثمار وتدفق المعلومات، التي تتميز بها عولمة الاقتصاد في العالم، قد تؤدي إلى كثير من الفوائد، كما قد تتيح عدیدا من الفرص. ومع هذا، فإن العولمة قد أتت بتقلبات متزايدة، على الرغم من آثارها الإيجابية. والأزمات المالية التي وقعت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ تبرز بوضوح أن ذات البلدان التي استفادت من العولمة في الماضي، مثل بلدان شرقي آسيا، معرضة للضعف والزيادة في الفقر والبطالة، التي حدثت بتلك البلدان من جراء هذا الضعف، لا تقل شأنا عن الانخفاضات التي جرت في الماضي في أعقاب الفرص والمنافع المتولدة عن العولمة. وقد أدت التغييرات الناجمة عن العولمة إلى إطراد الهشاشة الإيكولوجية.

٣ - ولاحظت اللجنة أن العولمة تزيد من الضعف عن طريق مجموعة متنوعة من القنوات تتضمن التحرير التجاري والمالي. وأكدت كذلك أنه، في حالة عدم اتخاذ إجراءات تقويمية قوية من جانب الحكومات، فإن اللامساواة قد تتزايد، مما يعني بالتالي أن التقلبات السياسية والاجتماعية قد تقلل من مقبولية عملية العولمة. ومع هذا، فإن قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تفضي إلى تخفيف حدة آثار العولمة في مجال البطالة والفقر واللامساواة تتسم بالتقيد على نحو مطرد، وهذا يرجع جزئيا إلى العولمة. وبعض الحكومات معرضة للقيود فيما يتصل بتمويل العجز من جراء الاتفاقات الدولية وتأثير العجزات على الأسواق المالية. وهذه الحكومات تواجه، بالإضافة إلى ذلك، ضرائب أكثر انخفاضا من التجارة الدولية، إلى جانب محدودية قدرتها على رفع الضرائب بسبب تنقل مرافق الإنتاج والأيدي العاملة، وتنقل رؤوس الأموال أيضا بصفة خاصة. ومن هذا المنطلق، فإن السياسات التي ما برحت تستخدم لتقليل الفقر واللامساواة قد تعرضت للتعوق، أو لم تعد قادرة على مجاراة الاحتياجات.

٤ - ومن أهم قنوات تأثير العولمة على الاقتصاد، تلك الآثار المترتبة على العولمة والمتصلة بفرض العمالة وهيكل أسواق اليد العاملة. وفي ضوء ذلك الدور الذي تضطلع به العولمة في مجال تخفيف حدة الفقر وتوليد النمو، شددت اللجنة على أهمية توفير العمالة من جديد، إلى جانب استقرارها ونوعيتها، باعتبارها من الأبعاد الاستراتيجية لسياسة التنمية. وثمة أدلة تشير إلى أن الفقر أكثر حدة لدى النساء، وهذا يفرض بالتالي أن تكون سياسات مكافحة اللامساواة بين الجنسين بمثابة عنصر هام في كافة جهود تقليل مستوى الفقر.

باء - السياسات

٥ - وخلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن مسيرة العولمة دون عائق تقتضي تناول هذا الخلل الكبير القائم بين التكيف على المدى القصير والتنمية على الصعيد الطويل الأجل. ومن ثم، فإنه ينبغي أن توضع استراتيجيات وقائية وأن تستحدث سياسات مناسبة لتوليد العمالة وتقليل اللامساواة في الإيرادات والفرص والقدرات على الصعيدين المحلي والدولي.

١ - السياسات المتعلقة بالنمو وتهيئة فرص العمل

٦ - يجب على الحكومات أن تحتفظ بالتزام متسق بالاستثمارات العامة في مجالات التعليم والصحة والهيكل الأساسية والبحث. ولا يقل عن ذلك أهمية، أن تضطلع الحكومات بتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي البلدان التي تعاني من البطالة أو العمالة الناقصة المنخفضة الأجر، ينبغي استخدام الضرائب والإعانات المالية لحفز طرق الإنتاج والصناعات التي تتسم بكثافة اليد العاملة، مع تشجيع العمالة الذاتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبوسع الحكومات أيضا أن تزيد من توجيه الصناعات نحو التصدير عن طريق تدابير شتى.

٧ - ومستويات التضخم، التي تتسم بالانخفاض في الوقت الراهن والسائدة في البلدان المتقدمة النمو، تتيح إمكانية الانتقال من التركيز الكبير الواضح على مخاطر التضخم إلى الأخذ بسياسات مشجعة على النمو لصالح الاقتصاد العالمي في مجموعه. وثمة أهمية كبيرة أيضا لاحتفاظ البلدان المتقدمة النمو بمستويات مناسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية، مع توجيه هذه المساعدة بصفة خاصة نحو أكثر البلدان فقرا وضعفا، وكذلك نحو تلك القطاعات التي تفتقر إلى التمويل الخاص. ومن الواجب على البلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تساعد البلدان النامية على المضي في تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، مع الوفاء في نفس الوقت بالاحتياجات المتزايدة في مجال المساعدة الإنسانية الطارئة.

٢ - سياسات تحسين القدرات

٨ - في البلدان النامية، تشكل كفاءة التعليم الأساسي والثانوي والإصلاحات الأساسية في طرق التعليم ومضمونه ونوعيته أمورا ضرورية لتحقيق النمو في سياق عالم آخذ في العولمة. وثمة أهمية بالغة لتوفير تعليم مناسب في المرحلة الثالثة من أجل تهيئة قدرات بحثية وتكنولوجية ملائمة للاستفادة من العولمة.

٩ - وينبغي زيادة وصول النساء والبنات إلى التعليم والتدريب. وينبغي أيضا توفير قنوات تدريبية جديدة للقضاء على الفصل بين الجنسين. ومن المهم كذلك، في هذا الشأن، تحسين وصول المرأة إلى المصادر الإنتاجية، من قبيل الائتمان والتكنولوجيا وتقنيات التسويق.

١٠ - ويجب على الجهات المانحة والوكالات الدولية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب، واستحداث بُعد يتعلق بنوع الجنس في سياسات تشجيع العمالة. ويتعين، علاوة على ذلك، توفير مزيد من الدعم للمنظمات الدولية حتى تتمكن من تحسين القدرات الوطنية في هذا الشأن.

١١ - ومن الحري بالمجتمع الدولي أن يعجل من تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع زيادة موارد وإعداد البلدان المؤهلة، لتمكين هذه البلدان من تحرير الأموال المحلية من أجل التعليم والتدريب.

٣ - السياسات المتعلقة بتوزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر

١٢ - إن شبكات الأمان الاجتماعي تلعب دورا هاما في حماية مستويات معيشة من لم يتمكنوا من الاستفادة من فرص الاقتصاد المعولم ومن كانوا أكثر ضعفا.

١٣ - وهناك ضرورة لتحسين ظروف عمل النساء، مع التركيز بصفة خاصة على تدابير السلامة والصحة المهنية، إلى جانب تشجيع أماكن العمل المواتية للأسر. وثمة حاجة إلى تعزيز أمن العمالة فيما يتصل بالمرأة في حالة عملها جزءا من الوقت أو بموجب عقد أو بصورة موسمية أو على نحو مؤقت أو أثناء وجودها بمسكنها، وذلك بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية الموفرة لفئات النساء العاملات التي تتسم بصفة خاصة بالضعف أو بالمعيشة على هامش المجتمع.

١٤ - ومن الواجب أن تتخذ إجراءات تشريعية لتقليل التمييز واللامساواة بناء على نوع الجنس أو الإثنية أو الدين.

١٥ - ويجب على الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تساعد البلدان في وضع خطط للحماية الاجتماعية تتسم بفعالية التكلفة وبالعدالة، إلى جانب صوغ تشريعات غير تمييزية.

٤ - سياسات تقديم مآخذ السوق وتيسير التكيف

١٦ - على الصعيد الوطني، ينبغي إنشاء مؤسسات جديدة وتعزيز ما يوجد من مؤسسات من أجل تحسين مسيرة عمل الأسواق وقابليتها للتكيف. وينبغي أن تصحب الخطوات المتخذة لتحرير الأسواق إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين تنظيمات المراقبة والترشيد، وخاصة فيما يتصل بالتدفقات الرأسمالية، من أجل الحد من التقلبات.

١٧ - وينبغي توسيع وتحسين ذلك التعاون الكبير القائم بالفعل بين هيئات التنظيم والإشراف الوطنية، مع القيام عند الاقتضاء بإنشاء مؤسسات مناسبة.

١٨ - وهناك حاجة إلى مؤسسة، قد تكون منظمة مالية دولية، لتعزيز الأنشطة الإشرافية والتنظيمية من أجل تحسين أداء النظام المالي على الصعيد العالمي. ولا تزال هناك شكوك لدى اللجنة بشأن ما إذا كان حجم صندوق الطوارئ الجديد لدى صندوق النقد الدولي، بصورته القائمة حالياً، كافياً، وما إذا كانت سرعة تلبية الاحتياجات الائتمانية وافية بالغرض. وتوصي اللجنة كذلك بزيادة حجم الاتفاقات العامة للاقتراض.

٥ - سياسات تعزيز إدارة الشؤون

١٩ - على الصعيد الوطني، يلزم اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل الأفراد والمؤسسات أكثر استعداداً للمساءلة عن أعمالهم. وينبغي تكييف المؤسسات والقواعد والاتفاقيات القائمة، مع القيام، عند الاقتضاء، بتهيئة مؤسسات وقواعد واتفاقيات جديدة، من أجل تعزيز أداء الأسواق، وزيادة المشاركة السياسية، ودعم القدرة الوطنية على الاستفادة من الفرص الاقتصادية، والحد من اللامساواة.

٢٠ - ويجب تزويد المؤسسات الوطنية بالموارد المناسبة للوفاء بولاياتها؛ مع وضع ترتيبات وآليات دولية جديدة لمجابهة ما يظهر من تحديات من جراء عملية العولمة.

جيم - الضعف الاقتصادي كمعيار لتحديد أقل البلدان نمواً

مؤشر الضعف الاقتصادي

٢١ - في تموز/يوليه ١٩٩٨، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٩/١٩٩٨ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، إلى لجنة التخطيط الإنمائي أن تقدم تقريراً عن مدى فائدة وضع مؤشر للضعف كمعيار لتحديد أقل البلدان نمواً. وفي ضوء الفهم الحالي للعلاقات القائمة بين الضعف الاقتصادي والتنمية، ونوعية وتغطية البيانات في الوقت الراهن، كان من رأي لجنة التخطيط الإنمائي أن أفضل وسيلة لمراعاة الضعف الاقتصادي بشكل واضح عند تحديد أقل البلدان نمواً تتمثل في الاستعاضة عن مؤشر التنوع الاقتصادي الراهن بمؤشر مركب للضعف الاقتصادي. وفي مؤشر الضعف الاقتصادي المقترح هذا، ستعزى أهمية

متساوية لخمسـة من المؤشرات، وهي تركيز الصادرات وتقلب إيرادات التصدير وتقلب الإنتاج الزراعي وحصة التصنيع والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان. وفي المستقبل، ستنشأ حاجة إلى القيام تدريجيا بتهذيب هذا المؤشر فيما يتصل بمضمونه.

٢٢ - وارتأت اللجنة أن مؤشر الضعف الاقتصادي لن يوفر إلا مقياساً جزئياً وتقريبياً للمستوى ذي الصلة المتعلق بضعف البلد، وإنه ينبغي بالتالي أن تعد وثيقة - تسمى "بيانا عن ضعف البلد" - تتضمن تقييماً أكثر تفصيلاً لتأثير الصدمات الاقتصادية والطبيعية الخارجية على أدائه وهيكله الاقتصاديين. ومن شأن هذا البيان المتعلق بالضعف أن يساعد اللجنة في البث فيما يتصل بإدراج البلدان، وخاصة في الحالات التي يقترب فيها وضع البلد بالنسبة لأي من المعايير الكمية الرئيسية الثلاثة التي يجري استخدامها حالياً في تحديد أقل البلدان نمواً من المستوى العتبي، مع وفاء البلد بكل وضوح بالمعيارين الآخرين. ولأغراض رفع اسم البلد، يمكن أن يراعى هذا الاعتبار في حالة تجاوز البلد لمعيارين من المعايير العتبية الثلاثة، مع بقائه قريباً من مستواه العتبي بالنسبة لمعيار واحد من هذين المعيارين على الأقل.

تحسينات أخرى في معايير تحديد أقل البلدان نمواً

٢٣ - وبغية تحسين المعايير القائمة، اقترحت اللجنة الاستعاضة عن متوسط السنوات الثلاث للناتج المحلي الإجمالي الفردي، معبرا عنه بدولارات الولايات المتحدة وفق أسعار الصرف الرسمية الحالية، بناتج محلي إجمالي فردي يتعلق بسنة قياسية (أي ذات السنة بالنسبة لكافة البلدان) مع تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة وفق متوسط أسعار الصرف بالبلد خلال سنوات ثلاث، وهذا يراعى أيضاً تفاضلات معدلات التضخم بالنسبة لبلدان مجموعة الدول الخمس^(١).

٢٤ - واقترحت اللجنة إدخال تعديلين على الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة. وفي ضوء عدم وجود إحصاءات مناسبة عن "النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية" فيما يتصل بعدد كاف من البلدان، سيكون المقياس المستخدم في المستقبل متمثلاً في متوسط المدخول السعري الفردي كنسبة مئوية من متوسط الاحتياجات السعرية الفردية. أما التعديل الآخر المتعلق بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة فهو استخدام البيانات المتصلة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة بدلاً من العمر المتوقع عند الولادة.

أعمال أخرى

٢٥ - وكان من رأي اللجنة أن ثمة حاجة إلى مزيد من البحث بشأن مختلف جوانب الضعف الاقتصادي، ولا سيما تلك الجوانب المترتبة على العولمة، وأيضاً بشأن آثارها المتعلقة بإمكانات النمو الاقتصادي لدى البلدان النامية، ولدى أقل البلدان نمواً بصفة خاصة. ومن الممكن أن تراعى نتائج هذا البحث، عند الاقتضاء، فيما يتصل بتحديد قائمة أقل البلدان نمواً في حالة توفر البيانات اللازمة لتقييم هذه العلاقات بالنسبة لجميع البلدان النامية أو للغالبية العظمى منها. وخلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن القضايا الأوسع نطاقاً والخاصة بضعف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما فيها جوانبها الإيكولوجية والاجتماعية فضلاً عن جوانبها الاقتصادية، ينبغي أن تحظى بالأولوية في أنشطة البحوث الدولية وفي أعمال اللجنة أيضاً.

الفصل الثاني

دور العمالة والعمل، وخاصة عمالة وعمل المرأة،

في القضاء على الفقر في سياق العولمة

ألف - مقدمة

٢٦ - ركز تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها الحادية والثلاثين (٥-٩ أيار/ مايو ١٩٩٧)^(٢) على العولمة في التسعينات، مع ملاحظة الفرص التي قدمتها، وآثارها السلبية، والتحديات التي تواجه سياسات التنمية.

٢٧ - ومن مخاطر العولمة التي شدد عليها التقرير، والتي شدد عليها محللون آخرون أيضاً، تقلبات التدفقات المالية، وقد تحققت بالفعل على نحو أسرع مما كان متوقعا بحلول الأزمات المالية الآسيوية. أما تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والثلاثين^(٣) فقد ركز على هذه الأزمات، وإدراج إجراءات السياسات العامة اللازمة لمنع هذه الأزمات في المستقبل أو لتخفيف تكاليفها.

٢٨ - وفي هذا العام، ووفقا لما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢/١٩٩٩، فإن لجنة سياسات التنمية المشكلة حديثا تركز مرة أخرى على العولمة، وخاصة على الضعف المتزايد الذي يصاحب هذه العملية المتطورة والمتسارعة. والأزمات المالية التي جرى تحليلها في تقرير عام ١٩٩٨ للجنة التخطيط الإنمائي ليست إلا واحدة من ظواهر هذا الضعف. وهناك ظواهر أخرى أقل بروزا، ومع هذا فهي تؤدي على الأقل إلى آثار خبيثة كذلك فيما يتصل بالفقر والعمالة، مع تحمل المرأة في كثير من الحالات لعبء أكثر وطأة. ووفقا لما طلبه المجلس في قراره ٢/١٩٩٩، وفي إطار التقييم الحالي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، يتناول هذا التقرير تلك الظواهر الأخرى المتصلة بالعولمة.

٢٩ - ويتضمن الفرع التالي استعراضا موجزا للفوائد، الفعلية والمحتملة، المعزاة إلى العولمة. ويمضي التقرير بعد ذلك في الفرع جيم إلى مناقشة الآثار السلبية، ابتداء بالضعف، وظواهر هذه الآثار والأطوار التي تمر بها. ويشير الفرع دال إلى نقطة ضعف أخرى في عملية العولمة، وهي وجود اتجاه نحو تزايد اللامساواة، لا فيما بين البلدان فحسب، ولكن بداخل كل منها، مما قد يؤدي إلى قلاقل سياسية واجتماعية. ويركز الفرع هاء على آثار العولمة في مجال فرص العمل وهيكل أسواق اليد العاملة. وفي النهاية، يشير الفرع واو إلى إجراءات من إجراءات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي للاستفادة من فرص العولمة وتخفيف آثارها السلبية.

باء - فوائد العولمة

٣٠ - إن الزيادة في التجارة والاستثمار وتدفقات المعلومات، التي تتميز بها عولمة الاقتصاد في العالم، قد تؤدي إلى فوائد كثيرة، وقد تتيح فرصا لاطراد الصادات وتنوعها.

٣١ - وفي التجارة، يفترض بصفة عامة أن التعرض للمنافسة والحافز على الإنتاج من أجل الأسواق العالمية الأكبر حجما يعززان من التعلم والإنتاجية والكفاءة، ولا سيما في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة. وفي الأسواق المحلية الأصغر حجما والأقل ثراء بوجه خاص، لا يوجد مجال يذكر لحفز المنافسة وتحقيق وفورات من وفورات الحجم وتجميع معارف صناعية خارج نطاق أسواق التصدير، أي أنه لا يوجد نطاق ما للقيام بالتالي بزيادة فرص العمل وبلوغ مستويات أرفع من مستويات المعيشة عن طريق نمو الإيرادات. وفيما يتصل بالعالم في مجموعه، يتوقع من نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التابعة لمجموعة "غات" أن تزيد الإيرادات العالمية فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١ بما يتراوح بين ٢١٢ إلى ٥١٠ بليون من الدولارات وفقا للتقديرات ذات الصلة من جراء توسيع نطاق التجارة وزيادة الكفاءة. وبعض هذه الإيرادات سيحقق للبلدان النامية.

٣٢ - وفي الاستثمار، قد يؤدي التكامل في الأسواق الرأسمالية والمالية، وهي أسواق دولية سريعة النمو، إلى إدخال تحسينات كبيرة فيما يتعلق باحتمالات نمو البلدان ذات المدخرات المحلية والعملات الأجنبية الشحيحة، والتي تتعرض بالتالي لتعوق الاستثمارات وتقيد استيراد المدخلات اللازمة للإنتاج. وبوسع هذه البلدان أن تستفيد أيضا من نقل التكنولوجيا، مما يرتبط على نحو وثيق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٣ - وفي الإعلام، تؤدي الثورة في تكنولوجيا المعلومات إلى تيسير الوصول إلى مراكز التفوق في مجالات البحث أو الطب أو التعليم، مما يزيد من سرعة تلقي المعارف والمعلومات. وهي تتيح أيضا فرصا للإيرادات والتجارة والعمل، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٤ - وقد استفادت بلدان شرقي آسيا إلى حد بعيد من العولمة، وذلك من حيث رفع معدل نمو الإنتاج والعمالة والصادرات، إلى جانب رفع مستويات الاستثمارات المحلية والأجنبية والمعايير التكنولوجية، مما أفضى في النهاية إلى زيادة مستويات معيشة سكان هذه البلدان على نحو كبير. وقد أدى النمو الاقتصادي الكبير أيضا إلى تحقيق ما يقرب من العمالة الكاملة، حتى عام ١٩٩٧ على الأقل. وكان الحد من الفقر في هذه البلدان بالغ الضخامة. ففيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٥، انخفض عدد من يعيشون دون خط الفقر بمقدار ٣٠٠ مليون نسمة في الصين (وهي أكبر البلدان المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم النامي في الوقت الحاضر، وقد ضاعفت صادراتها تسع مرات تقريبا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة)، وانخفض هذا العدد بمقدار ٦٥ مليون نسمة في إندونيسيا، وبلغ أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في ماليزيا بعد أن كان ١,٩ مليون نسمة، كما وصل إلى ما دون ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة في تايلند بعد أن كان ٣,٤ مليون نسمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلدان قد حققت تحسناً ملحوظة في مؤشر التنمية الإنسانية لدى كل منها، مما يعكس تزايد الرفاه واطراد الخيارات.

٣٥ - وثمة دليل أيضا على أن سياسات تشجيع الصادرات وتحرير التجارة قد أدت إلى المزيد من تأنيث القوى العاملة، وخاصة في شرقي آسيا. ومشاركة القوى النسائية العاملة في العمالة التي تتلقى أجرا لم تزد من نمو القوى العاملة بكثير من البلدان فحسب، بل إنها قد تصدرت هذا النمو أيضا. والأثر الحميد لهذه

التنمية البشرية قد يكون كبيراً، وذلك من حيث تحسين العمالة التي تتلقى أجراً لدخل المرأة ومركزها ونفوذها في الأسرة المعيشية. وقد أوضحت الدراسات ذات الصلة أن أنماط إنفاق النساء تجنح نحو توفير الأولويات الإنسانية (الصحة والتعليم) وذلك بشكل أكبر من أنماط إنفاق نظرائهن من الرجال، مما يفضي إلى مزيد من الآثار على المدى الطويل فيما يتصل ببناء القدرات وتقليل الفقر.

جيم - العولمة والضعف

٣٦ - لاحظت اللجنة أن الفوائد الاقتصادية الصافية الشاملة للعولمة كانت إيجابية على صعيد العالم بأسره، ولكن توزيع هذه المكاسب لم يكن متساوياً، لا فيما بين البلدان ولا بداخلها. وعلى سبيل المثال، فإن البلدان التي تضم ٧٠ في المائة من سكان العالم لا تتلقى سوى ١٠ في المائة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والبلدان الأقل نمواً، التي توجد بها نسبة ١٠ في المائة من سكان العالم، لديها ما يقل عن ٢ في المائة من التجارة العالمية. وفي الوقت الذي تتيح فيه العولمة فرصاً كثيرة، فإن القدرة الكاملة على الاستفادة من هذه الفرص ليست متاحة لجميع البلدان.

٣٧ - وعلاوة على هذا، فإن العولمة قد أتت، على الرغم من آثارها الإيجابية، باحتمالات لزيادة الضعف. ومن الأمثلة على ذلك، تلك الأزمات المالية التي وقعت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، والتي بينت بوضوح أن البلدان التي سبق لها أن استفادت من العولمة، مثل بلدان شرقي آسيا، قد تصبح ضعيفة، بل وقد تصبح أكثر ضعفاً من غيرها. وكانت الزيادة في الفقر والبطالة، التي حدثت في هذه البلدان من جراء الضعف، بمستوى يقارب ذلك المستوى الكبير الذي تحقق به النمو والنماء البشري في الماضي بفضل الفرص والفوائد المنبثقة عن العولمة.

٣٨ - وقد يُعرف الضعف بأنه مدى التعرض للتأثر السلبي بالصدمات. وقد تحدثت الصدمات بفعل الطبيعة، مثل الأعاصير أو الزلازل أو الجفاف أو غزو الجراد. وقد يمكن التنبؤ بهذه الصدمات، وإن كان لا يمكن توقيها في كثير من الحالات. ومع هذا، فإن البلدان قد تتأثر على نحو سلبي بصدمات اقتصادية خارجة عن سيطرتها، مثل الانخفاض السريع في أسعار صادراتها الرئيسية، أو تغير أسعار الصرف بالأسواق الرأسمالية الدولية، أو تقليل الوصول إلى الائتمانات.

٣٩ - وفي ظل عالم مثالي تتوفر فيه لدى الحكومات قدرة كاملة على التبصر بعواقب الأمور إلى جانب نظم إدارية متقدمة، كان بوسع هذه الحكومات أن تتنبأ ببعض الصدمات وأن تتخذ الخطوات المناسبة لتخفيف آثارها السلبية بشكل جزئي على الأقل. ومع هذا، فإن الحكومات تعوزها في حالات كثيرة القدرة على التنبؤ بالصدمات، أو تكون غير مستعدة للتصرف على نحو حاسم عند وقوعها، أو ترتكب ما يسمى فيما بعد بالأخطاء في مجال التفاعل بشأنها. وقد تقضي أخطاء السياسة العامة بالتالي إلى مزيد من الصدمات المعاكسة للنظام، وذلك إلى جانب تلك الصدمات المتأتية من مصادر خارجية بحتة.

٤٠ - وتتباين البلدان في درجة ضعفها إزاء الصدمات، وفي مدى تكرار هذه الصدمات، وفي حجمها أيضا، وفي قدرة المجتمعات والاقتصادات المحلية على الاستجابة للصدمات، مما يرجع إلى الموقف الجغرافي للبلدان أو تكويناتها الجيولوجية أو هيكلها الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي التفرقة أيضا بين أبعاد الضعف التي ترجع إلى احتمال وقوع الصدمات والأبعاد التي ترجع إلى حجم الآثار.

٤١ - ومن الواجب أن يُسلم كذلك بأن الضعف إزاء الصدمات الاقتصادية يعد أساسا من عواقب الأحوال الاقتصادية الجزئية، في حين أن الاستجابة للصدمات تتضمن ممارسة للسياسات على الصعيد الاقتصادي الكلي. والوكلاء الاقتصاديون، من قبيل مدراء الصناديق الدولية والمصارف ومنظمي المشاريع العابرة للحدود، يقومون على نحو غالب بتحديد التدفقات المالية العالمية والتجارة في السلع والخدمات، مما يجري فيما بين المؤسسات (وداخل هذه المؤسسات بشكل متزايد). وعلى الحكومات أن تكون مستعدة، من خلال ممارسة السياسات المناسبة على الصعيدين الجزئي والكلي، لتقليل الضعف وتخفيف آثار الصدمات الاقتصادية.

٤٢ - ويتوقف مدى الضعف في أي وقت، من ناحية أولى، على الظروف الأولية، ومن ناحية ثانية، على السياسات المتبعة بشكل مناسب لتقليل هذا الضعف. وتزيد العولمة عموما من الضعف. وهي تؤدي إلى ذلك بقنوات شتى وبعدد من السبل.

٤٣ - وتمثل إحدى القنوات في تحرير التجارة. فتحرير التجارة وازدياد التنافس يفرضان تغييرات في أسواق اليد العاملة في إطار سعي الشركات إلى الإبقاء على القدرة التنافسية أو حيازتها. وفي البلدان النامية، قد تتعرض إيرادات هذه البلدان لآثار إيجابية من جراء قيام تحرير التجارة بسحب العاملين من سوق اليد العاملة الرسمية إلى سوقها غير الرسمية. وقد أفضى هذا إلى زيادة تعرض كثير من العمال للصدمات الخارجية، ولا سيما أولئك العمال من ذوي المهارات الأقل شأنًا. وفي نفس الوقت، زادت أشكال العمل غير القياسية (العمل بصورة مؤقتة، والعمل جزءا من الوقت، والعمل من المنزل). وقد يؤدي هذا أيضا إلى اطراد ضعف العمال المعنيين لو أن أشكال العمل هذه كانت مصحوبة بمستويات أدنى من تغطية الضمان الاجتماعي وبأحوال أكثر سوءا من الأمن الوظيفي وظروف العمل وحقوق العمالة. والنساء يتسمن عموما بمهارات أقل، وهن يشكلن نسبة بالغة الارتفاع من العمال غير التقليديين، ومن ثم، فإنهن أكثر ضعفا من الرجال.

٤٤ - وثمة قناة أخرى تفضي العولمة إلى زيادة الضعف عن طريقها، وهي التحرر المالي وما يترتب عليه من زيادة تكامل البلدان في الأسواق الرأسمالية الدولية. وقد زادت تقلبات التدفقات المالية في ضوء اطراد أهمية تحركات رأس المال الخاص على المدى القصير. والتغيرات المفاجئة في توقعات المشاركين في الأسواق المالية قد تؤدي إلى عكس اتجاهات التدفقات الرأسمالية دون انتظار. وقد يكون هذا خطيرا على نحو خاص في حالة اتسام النظام المالي بالتخلف وسوء الإدارة، وبالهشاشة نتيجة لذلك. ومن ثم، فإن التحرر المالي قد زاد من اختلال الإيرادات والعمالة

٤٥ - والقوى التي تستند إليها العولمة - التغير التكنولوجي والتحرر وتزايد التنافس - تفضي كلها إلى مضاعفة الحاجة إلى إعادة تشكيل كافة نواحي الاقتصاد. وقد تؤدي إعادة التشكيل هذه بدورها إلى تقليل التماسك الاجتماعي وتعويق العقود الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، القائمة بين الحكومات وأصحاب العمل والعاملين. وهذا قد يقلل من القدرة على بناء توافق في الآراء على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مما يعد ضروريا لوضع السياسات وتنفيذها وموثوقيتها.

٤٦ - وقد زادت التغيرات المترتبة على العولمة من الهشاشة الإيكولوجية أيضا، وذلك، على سبيل المثال، من جراء الضغوط المبذولة للاضطلاع بالتصنيع أو زيادة عائدات الصادرات من خلال الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. وفي ظل هذه الظروف، قد تتجاوز التكاليف التي يتحملها المجتمع في استخدام هذه الموارد، إلى حد بعيد، المكاسب الصافية الخاصة (للشركات).

٤٧ - ومما يزيد من تفاقم الأحوال، أن الحكومات تجد نفسها مكبلة بالقيود فيما يتصل بقدرتها على الاستجابة للصدمات. وهذه القيود تتعلق بممارسة السياسات الخاصة بالنقد والضرائب وأسعار القطع، ومتطلبات الترتيبات والاتفاقات الثنائية والإقليمية والعالمية، ومحدودية الموارد المالية لدى هذه الحكومات. وتزايد، في نفس الوقت، الحاجة إلى الموارد المالية لتشجيع التكيف على نحو عاجل.

دال - العولمة واللامساواة

٤٨ - قد تتزايد اللامساواة من جراء العولمة، إذا لم تتخذ الحكومات إجراءات تقويمية قوية. وفي حالة تزايد اللامساواة، قد يؤدي الاضطراب السياسي والاجتماعي إلى تقليص شرعية عملية العولمة. وأكدت اللجنة أهمية اتخاذ الحكومات للإجراءات اللازمة للحد من أي اتجاه نحو تزايد اللامساواة.

٤٩ - واللامساواة في الدخول تمثل نتيجة ترجع إلى عملية معقدة تتضمن عوامل عديدة، من قبيل توزيع الأصول والتعليم والعمليات السوقية والسياسات الحكومية والمعايير والمؤسسات الاجتماعية. وكل من هذه العوامل السالفة الذكر يتسم بأهمية متباينة في مختلف أنحاء العالم.

٥٠ - وكما سبق القول، قد تحققت فرص جديدة من جراء انفتاح الاقتصادات إزاء التجارة والأموال والتكنولوجيا، إلى جانب التزايد السريع في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال في التسعينات. وفي الوقت الذي قد تؤدي فيه الأسواق المعولمة إلى توفير فرص متساوية، فإنها لا تقيم توازنا بين مختلف قدرات الأفراد والبلدان على الاستفادة من هذه الفرص. وبعض البلدان أو الصناعات أو الأفراد تستطيع التنافس في البيئة العالمية على نحو أفضل من غيرها. والأطراف الرابحة في هذا الصدد تمثل على نحو غالب تلك الأطراف الحائزة على تعليم ومهارات بشكل مناسب، مع إدراكها لكيفية استحداث واستخدام التكنولوجيات، وبالنسبة لمن لديهم المهارات والقدرات، قد تتزايد الدخول. أما من أناخ عليهم الفقر، ممن لا تتوفر لديهم المهارات اللازمة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الآخذة في الاتساع، فإنهم يبقون

خارج نطاق هذه العملية. ومن ثم، فإن العولمة قد تفضي إلى مزيد من اللامساواة، سواء فيما بين البلدان أم بداخلها. وهي تفضي إلى ذلك من خلال آليات مختلفة.

٥١ - فمن ناحية أولى، يتجه التغير التكنولوجي، الذي يتميز على نحو مطرد بعمليات وصناعات تستند إلى المعارف، نحو الإمعان في زيادة اللامساواة في ضوء الاختلافات في المهارات والكفاءات التقنية والمهنية، وذلك فيما بين البلدان وبداخل البلدان وفيما بين الرجال والنساء. وغالبية القرارات المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري تُتخذ في الواقع داخل الأسرة المعيشية. وثمة ثقافات ومجتمعات كثيرة تقوم بشكل تقليدي بتفضيل الأولاد، وتميل إلى تقليل الاستثمار في تعليم وتدريب البنات، وهذا يخفض بالتالي من إمكانات العمالة والدخول لدى المرأة، مما يؤدي إذن إلى تكرار وإدامة اللامساواة بين الرجل والمرأة.

٥٢ - ومن ناحية ثانية، زادت مكاسب الكثيرين بفضل التوسع في الصادرات، وكذلك بفضل ما يحققه الإنتاج المتعلق بالتصدير في العديد من الحالات من أجور أعلى قدرا (بالقياس إلى الإنتاج المتعلق بالأسواق المحلية). وفي الوقت الذي ترتفع فيه مكاسب من لديهم المهارات والقدرات اللازمة، فإن أجور من يفتقرون إلى هذه المهارات قد تزيد بنسبة أقل شأنًا أو قد تبقى على حالها، بل وقد تهبط، مع هذا. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة سهولة في الاستعاضة عن الواردات والعمال غير المهرة بعمال محليين غير مهرة أيضا، وقد قلل هذا من قدرة هؤلاء العمال على المساومة كما زاد من الضغوط المفضية إلى تخفيض مستويات أجورهم. والثغرة المتزايدة الاتساع بين أجور العمال المهرة وأجور غير المهرة تمثل تقريبا ظاهرة عالمية.

٥٣ - وعلاوة على هذا، وفيما يتصل بتلك الاقتصادات التي شاركت في التوسع التجاري في السنوات الأخيرة، فإن النمو في التجارة قد اجتذب إلى حد كبير مزيدا من السكان إلى ساحة السوق، مما يعني إخراجهم من الأنشطة غير السوقية وإدخالهم في ترتيبات عمالية - سوقية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. ومع هذا، فإن النظم الاقتصادية ذات الأساس السوقي تولد، بحكم طبيعتها ذاتها، مزيدا من اللامساواة، وذلك بالقياس إلى النظم ذات الأساس غير السوقي، فهي توفر فرصا كبيرة وتتضمن اختلافات في الإنتاجية، بناء على الأصول أو الجهود أو المهارات أو القدرات الطبيعية. وبالتالي، فإن التحرك نحو نظام اقتصادي ذي أساس سوقي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد أدى أيضا إلى مزيد من اللامساواة بكل بلد. وثمة ظاهرة مماثلة يمكن ملاحظتها في الصين.

٥٤ - وانفتاح الاقتصادات على نحو سريع ومتعاقب يؤثر على كل من الإنتاج والعمالة. وهذا الإنتاج وتلك العمالة قد تباينا بشكل كبير في كافة أنحاء العالم. وفي شرق آسيا، على سبيل المثال، كان تشجيع الصادرات سابقا لتحرير الواردات في كثير من الحالات، مما مكّن هذه البلدان من بناء القدرات اللازمة لاكتساب القدرة التنافسية قبل تعرضها للمنافسة من الواردات. وهذا قد حد من الآثار السلبية المتصلة بالعمالة والإنتاج والمترتبة على تحرير التجارة. وفي بلدان عديدة بأفريقيا، زاد التعرض للمنافسة الدولية

عموما بشكل أكثر سرعة، وقبل تنشئة القدرات اللازمة لتصدير السلع الصناعية. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تعرضت الصادرات والمنتجات المحلية - التي خضعت للحماية والتشوه لفترات طويلة من الزمن من خلال الاتفاقات أو الإعانات المالية أو الضرائب أو الحصص أو معدلات الفائدة السلبية - للتقوض من جراء اطراد المنافسة. ومن ثم، فإن التحرر قد أدى إلى تخفيضات حادة في الإنتاج والعمالة بالكثير من البلدان، وبالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أيضا.

٥٥ - ومن ناحية ثالثة، أدت الزيادات السريعة في التدفقات المالية الخاصة والأسواق المالية المطردة التكامل، التي انبثقت عن التحرير المالي الواسع النطاق والتقدمات التكنولوجية، إلى زيادة التقلبات، وأيضا إلى كثرة حدوث أزمات مالية. وهذه قد أفضت إلى انكماشات حادة في مجالي الإنتاج والعمالة، مما تشهد عليه الحالة السائدة في شرقي آسيا. وحيث أن كلا من القطاعات السكانية الأكثر ثراء والأكثر فقرا قد تعاني من حدوث أزمة مالية من هذا القبيل، فإنه ليس من الواضح على نحو مباشر ما إذا كانت اللامساواة في الإيرادات ستعرض للزيادة أم للنقصان. ومع ذلك، فإن ثمة ما يبرهن على أن زيادة تقلبات الدخل العمالية والعمالة ما فتئت مصحوبة بارتفاع في معدل اللامساواة. وكذلك تشير الاحتمالات، على نحو أكثر ترجيحا، إلى اكتساب القطاعات السكانية الأكثر ثراء لمزيد من القدرات على تنويع الحوافظ الاستثمارية وتوقي المخاطر المتولدة عن الاضطرابات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة دليلا ما على تجاوز احتمالات الزيادة في اللامساواة لاحتمالات انخفاض هذه اللامساواة، وذلك أثناء فترات الهبوط الاقتصادي.

٥٦ - ومن ناحية رابعة، قيل أيضا إن العولمة تؤثر على المعايير والمؤسسات الاجتماعية، وهي محدّدات هامة لتوزيع الدخل. وإعادة التشكيل والعصرنة والحركة التي تصاحب العولمة تتجه إلى تقليص المعايير والمؤسسات الاجتماعية لدى المجتمعات التقليدية التي تعتمد على الدعم المتبادل من جانب الأسرة والعلاقات القروية. وبالتالي، فإن شبكات القرابة تتجنى نحو التمزق، مما يزيد من تباينات توزيع الدخل لدى الأسرة أو أفراد القرية، وعلاوة على ذلك، فإن المصادر التقليدية للامساواة، والتي ترتبط بالأصول الموروثة، قد يستعاض عنها بالأصول المرتبطة برؤوس الأموال البشرية المكتسبة.

٥٧ - وثمة تقييد مطرد لقدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تؤدي إلى تخفيف آثار العولمة على البطالة والفقر واللامساواة، مما يرجع جزئيا إلى هذه العولمة. والحكومات مقيّدة في مجال تمويل العجز، سواء بموجب الاتفاقات الدولية (المبرمة على سبيل المثال مع صندوق النقد الدولي)، أو بسبب تأثيرات العجوزات على الأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عائدات الضرائب المترتبة على التجارة الدولية تصبح أقل شأنًا على المدى القصير بسبب تحرير التجارة، وذلك في نفس الوقت الذي تهبط فيه القدرة على فرض ضرائب محلية من جراء تحرك مرافق الإنتاج، واليد العاملة، وبصفة خاصة رأس المال. وفي ضوء هذا، فإن السياسات التي ما فتئت تستخدم على نحو تقليدي لتقليل الفقر واللامساواة، بما في ذلك الأشغال العامة والائتمانات والتدريب والتعليم وبرامج بناء القدرات، تتعرض للتقلص، أو تصبح عاجزة عن مجاراة الاحتياجات.

هاء - العولمة والعمالة وسوق اليد العاملة

٥٨ - من أهم القنوات التي تؤثر من خلالها العولمة على الرفاه الاقتصادي، آثارها المتصلة بفرص العمالة وهيكل أسواق اليد العاملة. وهذا يرجع إلى أن العمالة تضطلع بدور هام في تخفيف حدة الفقر وفي تحسين نوعية الحياة. ومن الواضح أن الفقر لا يعود بكامله إلى العمالة أو نقصها. ومع هذا، فإن السياسات الرامية إلى زيادة العمالة كما ونوعاً تشكلّ عنصراً بالغ الأهمية في أي استراتيجية تهدف إلى القضاء على الفقر، والحد من اللامساواة والضعف، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة المساواة بين الجنسين. وفي ضوء ذلك الدور الذي قد تنهض بأعبائه العمالة في مجال تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو، تشدد اللجنة على أهمية العودة إلى إرساء توليد العمالة، واستقرارها ونوعيتها، باعتبارها متغيرات استراتيجية أساسية في السياسة الإنمائية.

٥٩ - وزيادة المساواة بين الجنسين تشكلّ عاملاً هاماً لنجاح الجهود الرامية إلى تقليل الفقر، فالأدلة تشير إلى أن الفقر مؤثّر في مشموله. والبيانات المستندة إلى عدد من المؤشرات المتعلقة بالثغرة القائمة بين الجنسين في مختلف المناطق توضح، فيما يتصل بالبلدان النامية في مجموعها، أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الرجال يزيد بمقدار ١٦ نقطة مئوية عن المعدل المتصل بالنساء، وأن مستوى الالتحاق بمدارس البنات يقل بنسبة ١٣ في المائة عن مستوى التحاق الذكور - حتى في المدارس الابتدائية، وأن حصة النساء من الإيرادات المكتسبة تبلغ ثلث المجموع.

٦٠ - وفي الوقت الذي تتباين فيه الآراء بشأن ما إذا كان "النمو بدون فرص عمل جديدة" وهماً أم ظاهرة حقيقية، فإن النقيض غير ممكن، فتوليد فرص للعمل دون نمو اقتصادي ليس افتراضاً سليماً. ومن ثم، فإن النمو الاقتصادي المستدام يشكلّ أهم شرط أساسي لزيادة العمالة. والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي يمثل بدوره شرطاً أساسياً - وإن لم يكن شرطاً كافياً - للنمو الاقتصادي.

٦١ - وقد حدّدت العمالة على يد المؤتمر الدولي الثالث عشر لإحصائيي العمل في عام ١٩٨٢ باعتبارها تشمل العمالة ذات الأجر - أي عمالة من يتلقون أجوراً أو مرتبات (نقدية أو عينية)، والعمالة الذاتية التي تتضمن أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص وأعضاء التعاونيات والعمال الأسريين المساهمين الذين لا يتلقون أجراً^(٤). وبالإضافة إلى الأخذ بهذا التمييز بين العمالة ذات الأجر والعمالة الذاتية، ترى اللجنة أن ثمة أهمية للفرقة بين العمالة الرسمية وغير الرسمية، وخاصة في ضوء دور العمالة الرسمية في توفير شبكة للأمان الاجتماعي. والقطاع غير الرسمي شديد التنوع، ولا يوجد معيار واحد لتحديدده؛ ولكنه يتميز عادة بالأحرى بمؤسسات بالغة الصغر، وبرؤوس أموال ضئيلة أو غير ثابتة، وبمستوى منخفض من التكنولوجيا، وبعدم التسجيل، وبالعامل خارج نطاق نظام الضرائب.

٦٢ - وتوسّع نطاق التجارة وتدفق رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا في اقتصاد عالمي يتسم باطراد العولمة يؤديان على نحو مشترك إلى تعزيز الإنتاج في البلدان النامية، وهما يساعدان أيضاً في زيادة

العمالة في القطاع الرسمي، وهذه الزيادة تفضي بدورها إلى المساهمة في تخفيف حدة الفقر. وبالتالي، فإن العولمة تعجّل من معدل تحول الأنشطة غير الرسمية إلى أنشطة سوقية رسمية. وهذا التحول يزداد في غضون ذلك من قاعدة الضرائب، ويزيد بالتالي من موارد الحكومة، مما يتيح لها إذن أن تعزز شبكات الأمان الاجتماعي العامة.

٦٣ - ومع هذا، وكما سبق القول، كان تكامل الأسواق المالية في التسعينات مصحوبا بمزيد من التقلبات والأزمات. وعندما تؤدي أزمة ما (مالية كانت أم أي نوع آخر) إلى تقليص الإنتاج، فإن العمالة الرسمية تهبط بدورها، وقد تهبط في بعض الحالات بمستوى أكبر من مستوى هبوط الإنتاج. وفي ظل هذه الظروف، يتسع نطاق القطاع غير الرسمي لوجود انكماش اقتصادي، مما يتيح للسكان تجنب البطالة السافرة. وهذه العملية تؤثر على النساء بشكل أوسع نطاقا من تأثيرها على الرجال، حيث أن النساء يتعرضن في كثير من الحالات لأولوية التسريح من العمل. والعمالة في القطاع غير الرسمي تشكل تريبا احتياطيا، وهي تعزز الإيرادات. ويتكرر ذات الوضع عندما لا يزداد القطاع الرسمي بنفس السرعة التي تزداد بها اليد العاملة المتاحة، ويتولى القطاع غير الرسمي امتصاص اليد العاملة الزائدة. ومن سوء الحظ أن الأعمال في القطاع غير الرسمي تتسم عموما بانخفاض الإنتاجية وهبوط القدرة على توليد الدخل.

٦٤ - وفي الحالات التي كان فيها القطاع الرسمي محميا من التنافس الدولي، كما هو الحال في أفريقيا وفي أوروبا الشرقية وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، أدى ازدياد التعرض إلى ضرورة إعادة التشكيل. وفي مثل هذه الحالات، تهبط العمالة الرسمية وترتفع مشاركة القطاع غير الرسمي.

٦٥ - والإنتاج والصادرات "تستند إلى المعارف" وتتسم بكثافة التكنولوجيا، على نحو مطرد. وقد أدى هذا إلى توجيه الطلب نحو اليد العاملة الماهرة بكافة أنحاء العالم. والبلدان التي تضم قوى عاملة أفضل تعلموا وتدرّبا تُعد أكثر عرضة للاستفادة من توسيع نطاق التجارة؛ والعمال المهرة في وضع يسمح لهم بالاستفادة قبل غيرهم من آثار تهيئة الأعمال المترتبة على النحو المصحوب بالتغيرات الهيكلية. ومن ثم، فإن هناك أهمية كبرى، في مجال توليد العمالة، لتوسيع نطاق التعليم الأساسي وتحسينه، إلى جانب توجيه التعليم الثانوي والتعليم في المرحلة الثالثة، فضلا عن التدريب، نحو التدريب الأساسي على المهارات.

٦٦ - وهناك أيضا ميل إلى القطاع الثالث في اقتصادات كثيرة. ويرجع هذا جزئيا إلى زيادة الطلب على الخدمات، مما يصحب عادة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الفردي. ويعكس هذا أيضا وجود طلب أكثر ارتفاعا على السلع والخدمات المستندة إلى المعارف، والتي يجري إنتاج غالبيتها في القطاع الثالث. وإرساء القطاع الثالث يؤدي إلى آثار إيجابية في مجال العمالة، وخاصة عمالة المرأة، من جراء كثافة اليد العاملة في طرق الإنتاج. ومع هذا، فإن الإنتاجية والأجور منخفضة نسبيا في بعض صناعات القطاع الثالث، ولا سيما تلك الصناعات التي تشغل النساء بنسبة كبيرة.

٦٧ - والعولمة وزيادة التنافس والتغيرات التكنولوجية قد أدت أيضا إلى تحويل تنظيم عمليات الإنتاج من جراء الحاجة إلى مزيد من المرونة وإلى استجابات سريعة للتغيرات في طلبات المستهلكين والأسواق المتنقلة. ونتيجة لذلك، ظهر اتجاه سائد نحو ما يسمى أسواق اليد العاملة المرنة. وهذه تشمل ترتيبات العمالة غير النموذجية أو غير القياسية، والمصادر الخارجية، والعقود الخارجية، إلى جانب العمل بصورة مؤقتة والعمل جزءا من الوقت.

٦٨ - وقد ظهر بالفعل عدد من الآثار الإيجابية والسلبية أيضا بسبب زيادة هذه الأنواع من العمل. فمن ناحية أولى، تؤدي أسواق اليد العاملة المرنة إلى تيسير تكيّف الشركات والبلدان للتغيرات في الأسواق أو إزاء الصدمات. وتكنولوجيات الاتصال والإعلام الجديدة تقضي أيضا إلى توسيع نطاق الفرص الإنتاجية، مما يسمح، على سبيل المثال، للبلدان النامية أن تقوم بتجهيز البيانات المتعلقة بشركات في بلدان متقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، فإن النساء والأشخاص المعوقين جزئيا قد استفادوا، من بين طوائف أخرى، من فرص العمل جزءا من الوقت و/أو العمل من المنزل. والعمالة جزءا من الوقت أو بشكل مؤقت والأعمال المستندة إلى المنزل قد تيسّر الجمع بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة بالنسبة لكل من الرجال والنساء. ومن ناحية أخرى، تتضمن أسواق اليد العاملة المرنة أمنا وظيفيا أقل قدرا، وتدريباً أهون شأنًا، وأجورا واستحقاقات أكثر انخفاضًا، ومستويات عمالة متدهورة، وإيرادات عمالية شديدة التقلّب.

٦٩ - ومع هذا، فإن من الصعب في هذه المرحلة الزمنية أن تعالج كافة العواقب الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل المتعلقة بترتيبات العمل هذه - فيما يتصل على سبيل المثال بقاعدة الضرائب أو مخططات الضمان الاجتماعي أو اللامساواة في الإيرادات. ومع هذا، وحيث أن العولمة تعجّل من تأثير هذه الاتجاهات على البلدان النامية، فإن ثمة أهمية بالغة لإدراك الحكومات لها ولقيامها على نحو مستمر برصد مدى انتشارها ونتائجها.

٧٠ - وعلى سبيل المثال، تشير أرقام منظمة العمل الدولية إلى أن نمو القوى العاملة النسائية ما فتئ منذ عام ١٩٨٠ أكثر ارتفاعا إلى حد كبير من نمو القوى العاملة من الرجال، بالنسبة لكل منطقة ما عدا أفريقيا^(٥). وفي الوقت الذي يبدو فيه أن هذا الاتجاه يعكس على نحو سطحي تضائل الثغرة القائمة بين الجنسين في مجال العمالة، فإن الدور الموسّع الجديد للمرأة في سوق اليد العاملة لا يشكّل تطورا إيجابيا بالنسبة للمرأة نفسها بشكل كامل. ويتمثل السبب الرئيسي في أن الزيادة في نمو العمالة لم تقترن بتحسينات نوعية، فالمصادر الرئيسية لعمالة المرأة ترجع إلى القطاع غير الرسمي الآخذ في الاتساع، إلى جانب أشكال العمالة غير القياسية والهشة، بما فيها العمالة المستندة إلى المنزل والعمالة المؤقتة والعمالة المتقطعة. وبصورة مماثلة، تشكّل النساء ما يصل إلى ٨٠ في المائة من القوى العاملة في مناطق تجهيز الصادرات^(٦)، فهن يقبلن أجورا أقل ويمثلن قوة عاملة أكثر مرونة من نظرائهن من الرجال. وثمة قلق بالغ بشأن نوعية واستقرار هذه العمالة رغم أن مستويات أجور الإناث في مناطق تجهيز الصادرات كثيرا ما تضاهي مستويات الأجور في ظل الظروف المحلية مضاهاة إيجابية.

٧١ - وهناك احتمال لأن يؤدي التنافس الدولي فيما بين البلدان على اجتذاب رؤوس الأموال المتنقلة على الصعيد العالمي إلى خفض الأجور الحقيقية وتقويض مستويات اليد العاملة بكافة أنحاء العالم. وهذه الاتجاهات قد تتخفى وراء المطالبات بـ "أسواق مرنة لليد العاملة". وهذا الاعتبار يعزز الحاجة إلى إبقاء هذه الاتجاهات الجديدة قيد المراقبة عن كثب.

٧٢ - وفي الوقت الذي توجد فيه اتجاهات جديدة في أسواق اليد العاملة، فإنه لا يزال هناك أيضا عدد من المشاكل القديمة. والتميز (بناء على نوع الجنس أو الإثنية أو الدين) من أكثر هذه المشاكل انتشارا. وهذا التمييز يفرض على إيجاد انقسامات داخل المجتمع، ويقاوم من اللامساواة، ويزيد من فقر من يتعرضون له. ووضع برامج وسياسات لتقويم هذه التحيزات يشكل تحديا رئيسيا لسياسة العمالة في مطلع الفترة الألفية.

واو - السياسات

٧٣ - تقتضي مسيرة العولمة على نحو ميسر القضاء على ذلك الخلل الكبير القائم بين التكيّف على المدى القصير والاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. وبالتالي، فإنه ينبغي أن توضع استراتيجيات وقائية وأن تتبع سياسات مناسبة على الصعيدين المحلي والدولي من أجل تهيئة فرص وقدرات للعمالة، وتقليل الضعف واللامساواة في الدخول. وبوسع هذه السياسات أن تمنع الآثار السلبية للعولمة أو أن تخفف منها أو أن تؤدي إلى تحقيق هاتين النتيجتين معا.

١ - السياسات المتعلقة بالنمو وإيجاد فرص للعمل

(أ) السياسات الوطنية

٧٤ - إن النمو السريع والمستدام للإنتاج شرط ضروري لتوسيع نطاق فرص العمالة. والعوامل من قبيل تنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا والاستثمار في رؤوس الأموال المادية والهيكل الأساسية تشكل محددات هامة للنمو على المدى الطويل. وتنمية هذه العوامل تستغرق في حد ذاتها وقتا طويلا وتتطلب التزاما مستمرا من جانب الحكومات - عن طريق الأخذ باستراتيجية للتنمية الطويلة الأجل على سبيل المثال. وهي تستدعي أيضا الاستثمار العام في التعليم والصحة والهيكل الأساسية والبحوث. ومع ذلك، فإن الحكومات بحاجة إلى القيام بتهيئة واستدامة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، مما يتضمن التضخم المنخفض المستوى وعجوزات الميزانية الضئيلة والمستدامة وأسعار الصرف الثابتة. وعلى الصعيد القصير الأجل، يشكل الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطا أساسيا لتشجيع المدخرات وزيادة الاستثمارات واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية - وهذه العوامل تمثل محددات هامة للنمو الاقتصادي. وهذا الاستقرار الاقتصادي الكلي أكثر أهمية كذلك بالنسبة للبلدان ذات الأسواق الرأسمالية المتكاملة على الصعيد الدولي. ومن أصعب المهام، فيما يتعلق بالسياسات الحكومية، الاضطلاع بالنفقات الاستثمارية العامة الضرورية مع ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن التدابير السياسية المفيدة، في هذا الاتجاه، تشجيع المدخرات الوطنية

وإعادة تشكيل النفقات الحكومية وتعزيز الأنشطة السوقية وتوسيع نطاق القاعدة الضرورية. ولقد سبق لتقرير لجنة التخطيط الإنمائي لعام ١٩٩٧ أن أكد أن ثمة إمكانية لتقليل الآثار السلبية لعمليات التكييف، المتعلقة بالعمالة مثلا، من خلال القيام بالتحريير والإصلاح الاقتصادي بسرعة مناسبة وعلى نحو متدرج.

٧٥ - وقد تؤثر السياسات الوطنية أيضا على كثافة اليد العاملة للنمو الاقتصادي وفي بعض البلدان، توجد ضرائب وإعانات مالية تشجع على الأخذ بطرق للإنتاج تتسم بكثافة رأس المال. ومن الواجب أن تلغى هذه الضرائب والإعانات. ومن الممكن، في الواقع، أن تستخدم الضرائب والإعانات لتشجيع طرق الإنتاج والصناعات ذات الكثافة العمالية. وينبغي للحكومات، علاوة على ذلك، أن تشجع تنظيم المشاريع بالعمالة الذاتية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهي تستخدم طرقا للإنتاج ذات كثافة عمالية، وتتسم بالأهمية في ميدان إيجاد العمالة. وبوسع الحكومات، على سبيل المثال، أن تنشئ مؤسسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعمالة الذاتية، من خلال الائتمان والتدريب والخدمات الإرشادية والمشورة السوقية والدعم التكنولوجي ومساعدة صغار منظمي المشاريع (بما في ذلك المشاركين في القطاع غير الرسمي) الذين يرغبون في تنظيم أنفسهم. وينبغي للإطار القانوني والتنظيمي أن يهيئ كذلك بيئة مواتية، في نهاية الأمر. ومن الحري بهذه السياسات أن تولي اهتماما متأنيا للأبعاد المتعلقة بنوع الجنس من أجل زيادة الفرص أمام المرأة وتقليل اللامساواة بين الجنسين.

٧٦ - وتستطيع الحكومات أن تزيد من اتجاه الصناعات نحو التصدير، من خلال اتباع سياسة مناسبة لأسعار القطع، ووضع أهداف تصديرية، وتقديم إعانات مالية وائتمانات، وتوفير هياكل أساسية، وإنشاء وكالات لتشجيع الصادرات عن طريق ما يناسب من شبكات التوزيع وعمليات التسويق، والقيام في النهاية بمديد المساعدة في مجال تنمية القدرات التكنولوجية. وثمة أهمية خاصة لتنمية القدرة على التصدير، وذلك في ضوء التزايد السريع للتجارة الدولية ومحدودية حجم الأسواق المحلية بالكثير من البلدان النامية.

٧٧ - والحكومات بحاجة بالتالي إلى وضع استراتيجية إنمائية تشدد على أهمية إيجاد العمالة للرجال والنساء، باعتبارها أشد الطرق فعالية على صعيد تخفيف حدة الفقر والحد من اللامساواة ورفع مستويات المعيشة.

(ب) السياسات الدولية

٧٨ - يتوقف النمو في البلدان النامية بشكل ما على النمو في البلدان المتقدمة النمو. ومع هذا، فإن النمو في غالبية البلدان النامية ما فتئ بطيئا إلى حد ما. ويبدو أن المستويات المنخفضة الحالية للتضخم، التي تسود البلدان المتقدمة النمو، تتيح إمكانية الابتعاد عن التركيز ذي البعد الواحد والمتعلق بالحد من التضخم والانتقال إلى سياسات حافزة للنمو لصالح الاقتصاد العالمي في مشموله.

٧٩ - وثمة عدد كبير من البلدان النامية - والبلدان الأقل نموا والبلدان الصغيرة بصفة خاصة - لا تستطيع الوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية إلا على نحو محدود، وهي لا تزال تعتمد على المساعدة الإنمائية

الرسمية من أجل الوفاء باحتياجات التمويل الخارجي لديها. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الخاص سيتجاهل إلى حد كبير بعض الأولويات الإنمائية، من قبيل التعليم والتدريب والرعاية الصحية. وثمة أهمية بالغة بالتالي لقيام البلدان المتقدمة النمو بالاحتفاظ بمستويات مناسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية وتوجيه هذه المساعدة بصفة خاصة نحو أشد البلدان فقرا وضعفا، وكذلك نحو القطاعات التي تفتقر إلى التمويل الخاص. ومن الواجب على البلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تساعد البلدان النامية على المضي في تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، مع القيام في نفس الوقت بالوفاء بالاحتياجات المتزايدة الخاصة بالمساعدة الإنسانية الطارئة.

٢ - سياسات تحسين القدرات

(أ) السياسات الوطنية

٨٠ - يمكن للتعليم والتدريب أن يضطلعوا بدورين أساسيين في مساعدة البلدان في ميدان مجابهة تحديات العولمة بأسلوب يكفل استدامة النمو الاقتصادي، واستمرارية إيجاد الأعمال، والحد من أوجه الضعف وحالات اللامساواة، وتمكين المرأة.

٨١ - وفي عصر الأسواق المعولمة، يشكل التعليم والتدريب وتعزيز المهارات - وكل هذه من وسائل تحسين القدرات - جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج يرمي إلى تقوية التنافسية. وقد أكدت الدراسات في الواقع أن التدريب يؤثر بشكل قوي على التنافسية على صعيد الشركات. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه - مما قد يتضمن عمليات نقل التكنولوجيا - تتأثر على نحو بالغ بما لديه من "قدرات"، حيث يشكل تعليم قوى العمل به ومهارات هذه القوى عنصراً ذا أهمية حاسمة.

٨٢ - وهناك بصفة عامة دليل متزايد على أن المستوى التعليمي لقوة العمل بالبلد يشكل محورا هاما لنموه الاقتصادي وأدائه الإنتاجي. وثمة دراسات متنوعة تشير بوضوح إلى الأثر الإيجابي للتعليم الابتدائي والثانوي في مجال النمو الاقتصادي.

٨٣ - ومن ثم، فإن كفاءة التعليم الأساسي والثانوي للسكان تعد ضرورية في سياق عالم يتسم بالعولمة. وهناك حاجة إلى الاضطلاع بعملية أساسية لإعادة الهيكلة من أجل إصلاح وتحسين طابع التعليم الأساسي والثانوي بغية تهيئة عمال مهرة من الملمين إلى حد بعيد بوسائل ومهارات القرن الحادي والعشرين التي تتعلق بحل المشاكل واكتساب المعارف والتكيف مع الاحتياجات التدريبية الدائمة التغير والخاصة بالمهارات الجديدة. ويفترض هذا، علاوة على ذلك، أهمية متساوية من منظور المساواة والعدالة.

٨٤ - والتعليم الأساسي والثانوي ضروري، وليس من الجائز مع هذا تجاهل التعليم في المرحلة الثالثة. فهذا التعليم في المرحلة الثالثة يضطلع بدور هام في تمكين الاقتصاد من التقدم نحو إنتاج أعلى قدرا وذي

قيمة مضافة، ونحو الإتيان بسلع أكثر كثافة على صعيد المهارات وأكثر تقدماً على صعيد التكنولوجيات. وعلى النقيض من هذا، قد تؤدي قاعدة المهارات الهزيلة نسبياً إلى القيام إلى حد كبير بإعاقة الاقتصاد عن الاستفادة من الفرص العالمية الجديدة. وتوفير تعليم مناسب في المرحلة الثالثة يشكل أمراً بالغ الأهمية فيما يتصل بتهيئة قدرات بحثية وتكنولوجيات مناسبة، بغية الانتفاع بالعولمة.

٨٥ - وفي ضوء تلك الثغرة الكبيرة القائمة بين الرجال والنساء، والمتعلقة بالمهارات، يجب تناول تلك العقبات التي تعوق تنمية المهارات لدى المرأة، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من أي جهد يرمي إلى بناء قوى عاملة للمستقبل. ومن الضروري، كجزء من هذا الجهد، أن يزداد وصول النساء والبنات إلى التعليم والتدريب.

٨٦ - وفي الوقت الذي تدخل فيه النساء ساحة القوى العاملة بأرقام قياسية، فإن أعداداً كبيرة منهن لا تزال تواجه حواجز تمييزية وفواصل مهنية. ومن الضروري بالتالي توفير قنوات تدريبية جديدة لتحطيم الفواصل بين الجنسين - مما يتضمن، على سبيل المثال، تدريب المرأة على المهارات اللازمة لتنظيم المشاريع. وثمة أهمية حاسمة، في هذه المرحلة، لتحسين وصول المرأة للمصادر الإنتاجية، من قبيل الائتمان والتكنولوجيا وتقنيات التسويق.

٨٧ - ولا شك أن التعليم حق إنساني، وثمة تسليم بضرورته فيما يتصل ببلوغ المساواة والتنمية والسلام. ومن ثم، فإن دوره يتجاوز إلى حد بعيد مسألة تعزيز موقف الاقتصاد فيما يخص الاستفادة من العولمة. ويؤدي التعليم، في الواقع، إلى زيادة المشاركة السياسية ودعم الديمقراطية. ولهذه الأسباب، ولأسباب أخرى تتعلق بالإنصاف، ينبغي أن يكون تمويل التعليم "مواتياً للفقراء". وعلاوة على هذا، توجد متغيرات اجتماعية أخرى، من قبيل الرعاية الصحية الأولية والمرافق الصحية والتغذية، وهذه المتغيرات لا تقتصر على مجرد تحسين الإنتاجية، بل إنها تعد ضرورية أيضاً بالنسبة لتهيئة نوعية محسنة للحياة، ومن الجدير لها بالتالي أن تظل من الأهداف الإنمائية الأساسية.

(ب) السياسات الدولية

٨٨ - تتسم الجهود المحلية المتعلقة بالتعليم والتدريب بأهمية حاسمة، وتضطلع البيئة الدولية، في نفس الوقت، بدور إضافي. ومن الواجب على الجهات المانحة والوكالات الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، أن تدعم الجهود الوطنية من أجل تعزيز التعليم والتدريب واستحداث بُعْد يتعلق بنوع الجنس في سياسات الترفيع الوظيفي. وعلاوة على هذا، يجب توفير مساندة متزايدة للمنظمات الدولية حتى تتمكن من تحسين القدرات الوطنية في هذا الشأن.

٨٩ - وقد يفيد تخفيف عبء الديون البلدان النامية في إطار تحرير الأموال المحلية لأغراض تتضمن التعليم والتدريب، كما تبين من حالة أوغندا. ومن ثم، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسارع إلى تنفيذ مبادرة الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن يزيد من نطاق الموارد وعدد البلدان المستحقة.

٣ - السياسات المتعلقة بتوزيع الإيرادات وتخفيف حدة الفقر

(أ) السياسات الوطنية

٩٠ - بالإضافة إلى تهيئة فرص العمالة والتعليم والتدريب، يوجد عدد من المجالات الأخرى التي تستطيع فيها الحكومات أن تتخذ من التدابير ما يكفل تقليل حالات اللامساواة والضعف وتخفيف حدة الفقر. ومن ناحية أولى، تضطلع شبكات الأمان الاجتماعي بدور هام في حماية مستويات معيشة من لم يتمكنوا من الاستفادة من فرص الاقتصاد المعولم ومن تعرضوا لآثار سلبية من جراء الأزمات أو الانكماشات الاقتصادية. والحاجة إلى ذلك واضحة بصفة خاصة من جراء تزايد ضعف قطاعات كبيرة من السكان بشأن عدم كفاية الإيرادات أو الوظائف في أعقاب العولمة. وثمة ضرورة لمخططات الحماية الاجتماعية حتى في تلك البلدان التي استفادت من العولمة والتي ناهزت مستوى العمالة الكاملة، كما كان الحال في شرقي آسيا قبل الأزمات المالية. وتشير دراسات منظمة العمل الدولية أنه يمكن الاضطلاع بتأمين البطالة بمستوى بالغ التواضع من ضرائب جداول الرواتب، وأن هذا التأمين يمكن أن يتسم بالتمويل الذاتي وأن يوفر دعماً هاماً للإيرادات في حالات فقد الوظائف. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة قاعدة الضرائب، من خلال إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي على سبيل المثال، قد يولد عائدات حكومية إضافية يمكن استخدامها في مخططات الحماية الاجتماعية. وفي بعض المجالات، قد تضطلع القطاعات الخاصة والأسواق بدور هام في تحسين مخططات الحماية الاجتماعية، فيما يتصل بتوفير المعاشات التقاعدية، على سبيل المثال. وفي مجالات أخرى، هناك حاجة إلى تدخل الحكومات، وقد تكون مخططات العمالة العامة بالغة النفع مثلاً في توفير الحماية الاجتماعية للفقراء، وذلك بشرط تحديدهم بأسلوب يقصر الاستهداف على الفقراء وحدهم. وتنهض الحكومات أيضاً بأعباء دور ضروري في توفير التسهيلات الادخارية والائتمانية للفقراء؛ مما يتيح للفقراء تيسير الاستهلاك وتغطية نفقات الطوارئ والقيام باستثمارات صغيرة.

٩١ - وينبغي لمخططات الضمان والحماية على الصعيد الاجتماعي أن تولي اهتماماً خاصاً للبعد المتعلق بنوع الجنس. فاحتياجات المرأة وأوجه ضعفها، ولا سيما ما يتعلق منها بالنساء اللاتي يرأسن أسر معيشية، تختلف إلى حد ما عن احتياجات الرجل وأوجه ضعفه. ويجب أن ينعكس هذا في تصميم سياسات الحماية. وعلى سبيل المثال، فإن احتمال تعرض المرأة للبطالة ومدة هذه البطالة تخالف عادة ما يتصل بهذا فيما يتعلق بالرجل. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للنساء اللاتي يضطعن بأشكال عمل غير قياسية.

٩٢ - ومن ناحية ثانية، يلزم اتخاذ إجراءات تشريعية مختلفة للحد من التمييز واللامساواة بناءً على نوع الجنس أو الاثنية أو الدين. ومن الجدير بالتشريع أن يقضي على كل أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التمييز المتصل بالعمالة والمهنة والدخل والتدريب. ويجب أن تلغى، على سبيل المثال، تلك القيود الخاصة بعمل المرأة في بعض المهن وفي أوقات بعينها (النوبات الليلية مثلاً). وعلاوة على ذلك، فهناك أهمية حاسمة لقيام الحكومات بوضع سياسة للمساواة في فرص العمالة، من أجل تمكين المرأة من التغلب على العزل المهني الذي يواجهه في أماكن عملهن.

٩٣ - وقد دخلت النساء ميدان القوى العاملة بأعداد كبيرة. ومع هذا، فإن المسألة المتصلة بالمرأة لا تتمثل في مجرد الوصول إلى العمالة، ولكنها تتمثل في نوعية العمالة أيضا. وبغية تحقيق هذا الغرض، يجب تحسين شروط عمل المرأة، مع التركيز بصفة خاصة على السلامة المهنية والتدابير الصحية، كما يجب تشجيع أماكن العمل المواتية للأسرة. وعلاوة على ذلك، توجد أهمية حاسمة لتوفير الحماية الاجتماعية لفئات النساء المشتغلات التي تعاني بصفة خاصة من الضعف والإبعاد إلى هامش المجتمع - مثل المهاجرات أو المسنات اللائي تعرضن للبطالة فترات طويلة. وينبغي للحكومات، إلى جانب هذا، أن تتخذ التدابير اللازمة لتحسين أمن العمالة بالنسبة للنساء اللائي يعملن جزءا من الوقت أو بموجب عقد أو على نحو موسمي أو بصورة مؤقتة، أو من يعملن من مساكنهن.

(ب) السياسات الدولية

٩٤ - يجب على الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تساعد البلدان في وضع خطط للحماية الاجتماعية تتسم بالعدالة وفعالية التكلفة، إلى جانب تشريعات غير تمييزية.

٤ - سياسات تقويم اخفاقات السوق وتيسير التكيف

(أ) السياسات الوطنية

٩٥ - عززت الأزمة الآسيوية الفكرة القائلة بأن اخفاقات السوق، في إطار سرعة العولمة وتحرير النشاط الاقتصادي، لا تشكل كارثة بالنسبة للبلدان منفردة فحسب، بل إنها تهدد أيضا استقرار الاقتصاد العالمي. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض الاقتصادات الآسيوية المتأزمة بحاجة واضحة إلى التكيف وفق المشاكل الاقتصادية الجديدة، فإن العقوبة لم تكن متناسبة مع الجرم المرتكب، وذلك من جراء تصرف الأفراد في ذعر وهلع بمجرد ظهور المصاعب. وتعرضت البلدان لأزمة كبيرة على صعيد الإنتاج، ولزيادات في البطالة والفقر. وفي لحظة ما، كان هناك تهديد لاستقرار النظام المالي العالمي. ومن الواجب، بالتالي، أن توضع سياسات على الصعيدين الوطني والدولي لتحديد وتصويب الاخفاقات السوقية وكفالة تيسير طرق التكيف.

٩٦ - وفي تقرير لجنة التخطيط الإنمائي لعام ١٩٩٨، جرى إبراز ونقاش هذه السياسات بالتفصيل. وأشار إلى أنه ينبغي القيام، على الصعيد الوطني، بإنشاء مؤسسات جديدة أو تعزيز المؤسسات القائمة بهدف تحسين أداء الأسواق وقابليتها للتمكن. وهذه الأسواق تشمل الأسواق في مجالات السلع والخدمات، واليد العاملة، والتدفقات المالية. ومن الواجب أن تكون الخطوات المتخذة من أجل تحرير الأسواق على الصعيد الوطني مصحوبة بتدابير لتحسين الإشراف والتنظيم المرشد. وقد أبرزت الأزمة الآسيوية ذلك الضرر الذي قد يترتب على حدوث تحولات ضخمة في التدفقات الرأسمالية على المدى القصير، وربما كانت الحكومات بحاجة إلى النظر في اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم هذه التدفقات المالية الخاصة بهدف الحد من تقلباتها.

(ب) السياسات الدولية

٩٧ - إن التدابير المتخذة لتحسين المراقبة والتنظيم على الصعيد الوطني لا يمكن لها أن تتسم بالفعالية إلا في حالة دعمها بإجراءات مقابلة على الصعيد الدولي. وينبغي توسيع نطاق ذلك التعاون الكبير فيما بين السلطات التنظيمية والإشرافية الوطنية، وهو تعاون قائم بالفعل، إلى جانب تحسينه، مع القيام، عند الاقتضاء، بمساعدته بمؤسسات مناسبة. ومن الواجب على الهيئات القائمة أن تضطلع، أثناء أنشطتها الإشرافية والتنظيمية، بإيلاء اهتمام خاص لمسألة اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من تقلبات التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل.

٩٨ - وقد قدمت مقترحات عديدة لتحسين أداء النظام المالي العالمي، وجرى تنفيذ بعضها. ومع هذا، فإن اللجنة ترى أن التغييرات المضطلع بها حتى الآن غير كافية. وهناك حاجة إلى مؤسسة ما، أي إلى منظمة مالية عالمية، لتعزيز الأنشطة الإشرافية والتنظيمية وتحسين أداء النظام المالي العالمي، مما تعرض للتحليل في تقرير لجنة التخطيط الإنمائي لعام ١٩٩٧ ولنقاش مفصل في تقرير عام ١٩٩٨. وأوصت اللجنة كذلك بإنشاء صندوق للطوارئ لتوفير ائتمانات كبيرة ومبكرة بأسلوب مرن في حالات الطوارئ المالية. والصندوق الذي أنشأه صندوق النقد الدولي مؤخرا يمثل خطوة في هذا السبيل. ولا تزال لدى اللجنة تشككات بشأن ما إذا كان حجم هذا الصندوق، بقلبه الحالي، ومدى سرعته في تلبية احتياجات الائتمانات يعتبران كافيين. وتكرر اللجنة كذلك تلك التوصية القائلة بأنه ينبغي زيادة حجم الترتيبات العامة للاقتراض.

٥ - سياسات تعزيز إدارة الشؤون

(أ) السياسات الوطنية

٩٩ - إن التنظيم والإشراف ليسا القضيتين الوحيدتين المتصلتين بتلك الحاجة الأوسع نطاقا المتعلقة بتحسين إدارة الشؤون على جميع الأصعدة. وعلى المستوى الوطني، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير مساءلة الأفراد والمؤسسات عن أعمالها. وزيادة المساءلة والشفافية ستؤدي بدورها إلى تسهيل الحصول على دعم عام للسياسات التي يجري اتباعها. وسيأتي هذا الدعم العام على نحو أسرع، كما سيوضع وينفذ مزيد من السياسات المثلى، في حالة اتخاذ قرارات بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من قبل الفئات الأشد تأثرا ولصالح هذه الفئات. ويجب تعزيز مشاركة من تعرضوا في الماضي لنقص شديد في التمثيل بعمليات صنع القرار - وخاصة المرأة. وينبغي تكييف المؤسسات والقواعد والاتفاقيات القائمة، مع القيام، عند الاقتضاء بإنشاء مؤسسات وقواعد واتفاقيات جديدة، من أجل تعزيز أداء الأسواق، وزيادة المشاركة السياسية، وتوسيع نطاق القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية، وتقليل اللامساواة.

(ب) السياسات الدولية

١٠٠ - على الصعيد الدولي، يتعين تزويد مؤسسات الأمم المتحدة بموارد مناسبة للوفاء بولايتها، كما يتعين استحداث ترتيبات وآليات دولية جديدة لمجابهة التحديات الحديثة - التي ظهرت، والتي ستظل تظهر، مع عملية العولمة.١

الفصل الثالث

وضع مؤشر للضعف كمعيار لتحديد أقل البلدان نموا

ألف - مقدمة

١٠١ - في تموز/يوليه ١٩٩٨، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٩/١٩٩٨ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، بمطالبة لجنة التخطيط الإنمائي بأن تقدم تقريراً عن مدى فائدة وضع مؤشر للضعف كمعيار لتحديد أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى اللجنة أن تنظر في أعمال الوكالات الدولية ذات الصلة بشأن وضع مؤشر للضعف فيما يتعلق بالدول الصغيرة.

١٠٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، أكد المجلس الأهمية الحاسمة لإكمال برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية بشأن مؤشر الضعف، وطلب إلى اللجنة أن تواصل أعمالها وأن تبذل قصارى جهدها لإكمال مهمتها في هذا الصدد في دورتها المقبلة (٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩^(٧).

١٠٣ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، دعت الأمانة العامة إلى انعقاد فريق خبراء مخصص للنظر في الأعمال التقنية التي تضطلع بها الأمانة بشأن مؤشرات الضعف بناءً على طلب لجنة التخطيط الإنمائي السابقة، واحتمال إدراج مؤشر للضعف في معايير التحديد، والأعمال التي قامت بها منظمات عديدة ذات صلة فيما يتصل بقياس الضعف. وقد تضمن الفريق بعض أعضاء لجنة السياسات الإنمائية وممثلي المؤسسات التي سبق لها أن اضطلعت بأعمال تتعلق بوضع مؤشر للضعف، وخاصة أمانة الكومنولث، ومصرف التنمية الكاريبي، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ.

١٠٤ - وقامت لجنة السياسات الإنمائية، في دورتها (٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩) باستعراض أعمال فريق الخبراء والأمانة العامة، وقدمت عدداً من التوصيات لإدخال تغييرات في معايير تحديد أقل البلدان نمواً.

باء - صلاحية الضعف لتحديد أقل البلدان نموا

١٠٥ - تشكل أقل البلدان نمواً بصفة عامة بلداناً نامية منخفضة الدخل، وهي بحاجة إلى تدابير دولية محددة لإزالة العقبات التي تعوق تنميتها. وأدركت اللجنة أن الضعف قضية هامة فيما يتصل بكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ ولكن الأخذ بكافة عناصر الضعف المركبة في مؤشر واحد فقط يفرض صعوبات تحليلية وتقنية شديدة.

١٠٦ - ويمكن تعريف "الضعف" بأنه احتمال التأثر على نحو سلبي بأحداث غير متوقعة، وإن كان ثمة شيء من الغموض يكتنف استخدام هذا المفهوم. ووافقت لجنة التخطيط الإنمائي في دورتها الثانية والثلاثين على أنه ينبغي التمييز بين "الضعف الاقتصادي" و "الهشاشة الإيكولوجية". وفي نفس الوقت، سلمت اللجنة بأن الضعف الاقتصادي يرجع جزئيا إلى عوامل إيكولوجية (مثل الأعاصير والزوايح والزلازل والجفاف). ومن ثم، فإن بناء مؤشر للضعف الاقتصادي ينبغي له أن يراعي إلى حد ما الآثار الاقتصادية للعوامل الإيكولوجية، حتى وإن كان يتعين النظر في الهشاشة الإيكولوجية في حد ذاتها على نحو مستقل.

١٠٧ - وعند النظر في الضعف الاقتصادي، يجب الأخذ بتمييز هام بين الضعف الهيكلي، الذي يترتب على عوامل لا تتأثر نسبيا بالسياسات الوطنية، والضعف المنبثق عن السياسة الاقتصادية، الذي يرجع إلى الخيارات المحددة في الماضي القريب، والذي يعد بالتالي ضعفا مستندا إلى الظروف. وعدم استقرار الصادرات (من جراء الاعتماد بشكل كبير على عدد محدود من الصادرات) يشكل عاملا هيكليا من عوامل الضعف، على سبيل المثال. ومع هذا، فإن القدرة على معالجة عدم استقرار العائدات المتحققة من هذه الصادرات تتوقف على السياسات الاقتصادية المتبعة. ومن ثم، فإن ضعف البلدان الآسيوية، الذي تعرض كثيرا للمناقشة أثناء السنتين الماضيتين، يختلف إلى حد كبير عن ضعف الاقتصادات الصغيرة التي تقوم بتصدير المواد الخام أو عن ضعف الجزر الصغيرة: وقد يكون ضعفا أقل هيكلية. وعند اختيار تلك البلدان النامية التي ستعرض حالاتها الاقتصادية الصعبة على المجتمع الدولي (كما هو الحال عند تحديد أقل البلدان نموا)، ينبغي التشديد على الضعف الهيكلي.

١٠٨ - ولكي يكون مؤشر الضعف صالحا لتحديد أقل البلدان نموا، فإنه يتعين عليه بالتالي أن يكون متعلقا بالضعف الاقتصادي الذي يرجع أساسا إلى عوامل هيكلية، وأن يعكس الأنواع الرئيسية للصدمات الخارجية المنشأ التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل وتعرض تلك البلدان لهذه الصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستند المؤشر إلى بيانات موثوقة قابلة للمقارنة تتعلق بالبلدان النامية، وخاصة تلك البلدان ذات المستويات المنخفضة من الدخل الفردي.

جيم - الضعف من وجهة نظر لجنة التخطيط الإنمائي

١٠٩ - لم يكن الضعف، حتى الآن، معيارا واضحا لتحديد أقل البلدان نموا. ومع هذا، فمنذ أن وضعت بصفة أولية قائمة أقل البلدان نموا - عندما استخدم الناتج المحلي الإجمالي المنخفض وضالة حصة التصنيع في هذا الناتج والمعدل المنخفض لإلمام الراشدين بالقراءة والكتابة بوصفها معايير، وخاصة منذ تنقيح هذه المعايير في عام ١٩٩١ - أخذ الضعف في الاعتبار على نحو ضمني أو إضافي عند تحديد مركز أقل البلدان نموا. وكان الغرض من المعايير المنقحة لعام ١٩٩١، والمتعلقة بمركز أقل البلدان نموا، متمثلا في تحديد تلك البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من انخفاض مستوى الموارد البشرية ومن الضعف الهيكلي، كما يتبين بشكل محدد من انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي. ويقتصر مركز أقل البلدان نموا في الواقع على البلدان الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وقد استبعدت منذ عام ١٩٩١ البلدان التي يزيد سكانها عن ٧٥

مليون نسمة (وقد أدرجت بنغلاديش قبل وضع هذا الحد المتصل بحجم السكان). وإلى جانب الناتج المحلي الإجمالي الفردي المنخفض، تضمنت المعايير المنقحة لعام ١٩٩١، بالتالي، مؤشرات التعليم والتغذية والصحة في دليل مادي موسع لنوعية الحياة. وفيما يخص مواطن الضعف الهيكلي، حددت اللجنة حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة العمالة في الصناعة، والاستهلاك الفردي من الكهرباء، وتركيز الصادرات كمؤشر للتنوع الاقتصادي.

١١٠ - ولأغراض الاندراج في قائمة أقل البلدان نمواً، يتعين على البلدان النامية أن تفي بمعياري السكان والناتج المحلي الإجمالي الفردي وأن تكون دون مستويين عتبيين محددين لكل من الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان التي تفي بمعياري السكان والناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تفي بمعيار الدليل المادي أو مؤشرات التنوع، تؤخذ المعوقات الطبيعية في الاعتبار، وإن كان ذلك بأسلوب نوعي - وهي لم تُعط نفس مركز الناتج المحلي أو الدليل المادي أو مؤشر التنوع. وتراعي أيضاً، كمعلومات تكميلية فقط، العوائق أو الخصائص الطبيعية - مثل كون البلد غير ساحلي أو معزول جغرافياً (كما هو الحال، على سبيل المثال، في البلدان الجزرية)، والتعرض لحدوث حالات جفاف أو زوايح أو فيضانات كثيرة، أو الاتسام بصغر السكان (١ مليون نسمة أو أقل)^(٨).

١١١ - وفيما يتعلق بمعايير رفع اسم البلد من القائمة، بصيغتها المحددة في عام ١٩٩١، يجري أيضاً تقييم البلدان التي يزيد فيها الناتج المحلي الإجمالي الفردي عن المستويات العتبية للمعايير بناءً على مؤشر التنوع الاقتصادي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة: وببت بأن البلد لم يعد مؤهلاً لمركز أقل البلدان نمواً عندما يتجاوز مستوى معيناً من الناتج المحلي الإجمالي الفردي والمستوى العتبي المحدد لأي من مؤشر التنوع أو الدليل المادي لمدة ثلاث سنوات على الأقل. (والمستويات العتبية لرفع الاسم من القائمة أعلى من المستويات العتبية للإدراج فيها). وبالإضافة إلى ذلك، قد يرفع اسم البلد من القائمة في حالة تجاوزه لحد الاستبعاد لكل من مؤشر التنوع والدليل المادي إذا ما ظل ناتجه المحلي الإجمالي دون مستويات العتبات المحددة لرفع الاسم. ولم تقدم أي دلالة لمراعاة العوائق الطبيعية أو الخصائص النوعية الأخرى، حتى عند حد الهامش^(٩).

١١٢ - وفي القرار ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لاحظت الجمعية العامة، مع التقدير، المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية وقواعد رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نمواً التي أوصت بها لجنة التخطيط الإنمائي، وطلبت إلى اللجنة أن تنظر في إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير وتطبيقاتها وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي استعراضين لاحقين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، وهما استعراضا عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٧، استخدمت هذه المعايير، ولكن بتعديل طفيف في عام ١٩٩٧، حيث استعيض عن استهلاك الكهرباء الفردي باستهلاك الطاقة التجارية الفردي في مؤشر التنوع الاقتصادي^(١٠).

١١٣ - وفي الدورة الحادية والثلاثين، كررت لجنة التخطيط الإنمائي أن تشكل فريقا عاملا للنظر فيما إذا كان يمكن إدخال مزيد من التحسينات في المعايير والمنهجية المتعلقة بتحديد أقل البلدان نموا ومدى فائدة مؤشر الضعف كعنصر في هذه المعايير^(١١).

١١٤ - وفي الدورة الثانية والثلاثين، نظرت لجنة التخطيط الإنمائي في تحسينات عديدة للمعايير، بما في ذلك تحويل مؤشر التنوع الاقتصادي حتى يعكس الضعف الاقتصادي بصفة أساسية. ونظرت اللجنة أيضا في تقرير الأمين العام عن وضع مؤشر للضعف للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (A/53/65-E/1998/5)، وهو تقرير سبق إعداداه في إطار الاستجابة لطلب بذلك من جانب الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ووافقت اللجنة على التوصيات التي قدمها اجتماع فريق الخبراء المخصص لمؤشرات الضعف بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (انظر A/53/65-E/1998/5، المرفق)، وكان من رأيها أنه لا يمكن حتى ذلك الوقت أن يوضع مؤشر مركب شامل للضعف الاقتصادي والهشاشة الإيكولوجية. ونظرت اللجنة كذلك في مدى فائدة مؤشر الضعف كعنصر في معيار تحديد أقل البلدان نموا، ولكنها أرجأت تقديم أي توصيات رسمية إلى حين ظهور نتائج الأعمال الإحصائية الإضافية ودراسة هذه النتائج على يد فريق عامل^(١٢). وأوصت اللجنة بأن يعود الفريق العامل التابع لها إلى الانعقاد وأن يقدم هذا الفريق استنتاجاته إلى اللجنة في دورتها القادمة.

دال - تقييم لما اضطلعت به المنظمات الدولية مؤخرا من أعمال بشأن مؤشرات الضعف

١١٥ - شاركت منظمات دولية عديدة في أعمال تحليلية بشأن الضعف، وكذلك في مداولات ذات صلة تتعلق بوضع واستخدام مؤشرات للضعف. وأهم هذه المنظمات، لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ ومصرف التنمية الكاريبي وأمانة الكومنولث. وقد عكس استعراض اللجنة لهذه الأعمال، إلى حد كبير، نتائج اجتماع لفريق من الخبراء سبق أن نظمته الأمانة العامة في آذار/ مارس ١٩٩٩.

١١٦ - ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها هذه المنظمات في مجال تحليل قضية ذات أهمية بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وفي إطار مراعاة المعلومات التي انبثقت عن اجتماع فريق الخبراء الذي انعقد في آذار/ مارس ١٩٩٩، خلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن مؤشرات الضعف القائمة لا تصلح بعد كمعيار للقول بأن بلدانا ما من أقل البلدان نموا. ومؤشر لجنة العلوم الأرضية في جنوب المحيط الهادئ لا يزال في المراحل الأولى لاستحداثه؛ وسوف يتعين القيام بمزيد من الاختبارات وتطوير البيانات قبل التمكن من استخدام هذا المؤشر من جانب اللجنة بوصفه معيارا. والمؤشران اللذان وضعوا من قبل مصرف التنمية الكاريبي وأمانة الكومنولث يجتازان مرحلة أكثر تقدما للاستحداث، ولكن التغطية القطرية التي اشترطتها اللجنة لتحديد مركز أقل البلدان نموا لم ترد في أي منهما؛ وسوف يكون من المتعذر، إن لم يكن من المستحيل، أن تتم زيادة تغطيتهما القطرية على نحو كاف، فالبيانات الضرورية غير متوفرة، ولا يحتمل توفرها في المستقبل المنظور^(١٣). والمؤشر الذي وضعته أمانة الكومنولث يتسم أيضا بمآخذة مفاهيمية ومنهجية، وذلك

في الوقت الذي يعكس فيه مؤشر مصرف التنمية الكاريبي خصائص التجارة الخارجية والتمويل (انظر المرفق الأول للاطلاع على مزيد من التعليقات على هذه المؤشرات).

هاء - مؤشر الضعف الاقتصادي كمعيار لتحديد أقل البلدان نموا

١١٧ - على الرغم من أوجه القصور التي تتسم بها مؤشرات الضعف الحالية، سلمت اللجنة بأنه ينبغي أن يراعى الضعف على نحو واضح عند تحديد معايير أقل البلدان نموا. وعقب استعراض أعمال الأمانة العامة بشأن مختلف الأدلة التي يمكن النظر في إدراجها في مؤشر للضعف، وكذلك بشأن أوجه القصور ذات الصلة إلى جانب تلك الصعوبات المنهجية التي تكتنف هذه الأعمال، خلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن من المفيد والممكن أن تدرج بعض أدلة عدم الاستقرار الخارجي المنشأ في مؤشر للضعف الاقتصادي. وفي نفس الوقت، لاحظت اللجنة أن المعيار الحالي لمؤشر التنوع الاقتصادي يعكس بالفعل بعض جوانب الضعف. واقترحت اللجنة الاستعاضة عن مؤشر التنوع هذا بمؤشر للضعف الاقتصادي بالصيغة المحددة أدناه. ومن شأن فئة أقل البلدان نموا أن تشمل في ذلك الحين البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من انخفاض مستوى الموارد البشرية وارتفاع درجة الضعف الاقتصادي. ومن المقصود بمؤشر الضعف الاقتصادي أن يعكس، بأسلوب أفضل من أسلوب مؤشر التنوع الاقتصادي، ضعف البلدان المنخفضة الدخل على الصعيد الاقتصادي. وهو يبقي على الأدلة التكوينية المستخدمة في حساب مؤشر التنوع والتي تعبر بالفعل عن الضعف، كما أنه يضيف بعض أدلة الضعف الجديدة ذات الصلة.

١١٨ - وكما سبق القول، يتوقف الضعف الاقتصادي الهيكلي للبلد على حجم الصدمات الخارجية المنشأ التي يواجهها هذا البلد، وكذلك على مدى تعرض البلد للصدمات. ومن المتوقع للأدلة الواردة في مؤشر الضعف الاقتصادي الجديد أن تعكس الجانبين. وثمة بلدان عديدة من البلدان المنخفضة الدخل تعتمد على حد بعيد، على صادرات قليلة، وهي تشكل عادة سلعا أولية غير مجهزة، ومن ثم، فإن هذه البلدان تتسم بالضعف إزاء الصدمات الخارجية المنشأ التي تصيب حجم و/أو سعر صادراتها. ومعامل تركيز الصادرات، الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الكتيب السنوي لإحصاءات التجارة والتنمية الدولية والذي سبق إدراجه بوصفه من عناصر مؤشر التنوع الاقتصادي، يشكل بديلا لتعرض صادرات السلع للصدمات الخارجية، وهو بديل مناسب ويحظى بقبول عالمي ويتسم بحسن التحديد. ومع ذلك، فهو لا يغطي تصدير الخدمات، الذي تتزايد أهميته في عدد من البلدان النامية. ونظرا لعدم توفر بيانات بشأن عناصر من قطاع الخدمات، فإنه يتعذر وضع معامل لتركيز صادرات مختلف أنواع السلع والخدمات. وقد انتقلت اللجنة بالتالي إلى النظر في دليل لعدم استقرار إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، باعتباره يمثل فرق الصادرات طوال اتجاهها مع حسابه خلال فترة طويلة من الزمن.

١١٩ - وثمة نوع آخر من الصدمات يتأتى من الكوارث الطبيعية (من قبل الأعاصير والفيضانات وحالات الجفاف وموجات المد والزلازل وثورات البراكين وغزوات الجراد). وفي عام ١٩٩٨، نظرت لجنة التخطيط

الإجمالي في وضع دليل للكوارث الطبيعية، باعتباره يمثل تواتر هذه الأحداث، مع إمكانية ترجيحه بالنسبة المئوية من السكان المتأثرين بها. ومع هذا، فلم تكن هناك بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة بشأن جميع البلدان النامية^(١٤) حتى يوضع دليل من هذا القبيل لتحديد أقل البلدان نمواً. وبغية معالجة موضوع الضعف إزاء الكوارث الطبيعية، نظرت اللجنة في إمكانية الأخذ بمقاييس بديلة أخرى، وقررت أن تقترح استخدام مقياس لعدم استقرار الإنتاج الزراعي في هذا الغرض. وهذا المقياس المحدد لعدم الاستقرار يشكل فرق الإنتاج الزراعي طوال اتجاهه، وهو محسوب خلال فترة طويلة من الزمن. وكان ثمة تسليم بأن تدرج أيضاً بعض آثار الكوارث الطبيعية في نطاق عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات.

١٢٠ - ومن الضروري أيضاً أن تراعى درجة التعرض لأي صدمة بعينها. وتحقيقاً لهذا الغرض، نظرت اللجنة في مؤشرين، أحدهما، حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد سبق إدراج هذه الحصة في مؤشر التنوع الاقتصادي، ولكن اللجنة اقترحت بأن يتضمن هذا المقياس حصة الخدمات الحديثة (النقل والاتصالات والتمويل والتأمين والخدمات التجارية والعقارات). ومن المفترض أن معدل تعرض البلد للصدمة ينخفض كلما ارتفعت هذه الحصة، في حالة تساوي العوامل الأخرى. وهذه البيانات متوفرة بالنسبة لكافة البلدان تقريباً. والمؤشر الثاني للتعرض هو حجم السكان. وهذا يؤثر على التعرض على أساس تزايد تعرض البلد للصدمة (الاقتصادية والطبيعية) كلما قل عدد السكان. وهذا البديل أفضل أيضاً في استبعاد أثر السياسة الاقتصادية من المؤشرات البديلة الأخرى، مثل حصة القطاع الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي.

١٢١ - وتوصي اللجنة بإعطاء وزن متساو، في مؤشر الضعف الاقتصادي المركب، لهذه المؤشرات الخمسة - تركيز الصادرات، وعدم استقرار إيرادات الصادرات، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي، وحصة التصنيع، والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي. وسيلزم في المستقبل صقل مؤشر الضعف الاقتصادي هذا على نحو تدريجي، فيما يتصل بمضمونه، مع تكملة بالنظر في سائر عناصر الضعف الهامة، التي لم تؤخذ في الاعتبار حتى الآن في مؤشر الضعف الاقتصادي الجديد، كما سبق القول.

واو - جوانب الضعف الأخرى والتعويقات: "بيان الضعف"

١٢٢ - ارتأت اللجنة أن مؤشر الضعف الاقتصادي لا يمكنه أن يقدم سوى مقياساً جزئياً وتقريبياً فقط للمستوى ذي الصلة المتعلق بضعف البلد. وينبغي أن ينظر في عناصر الضعف والتعويقات على الصعيد الهيكلي، إلى جانب العناصر المشمولة بأدلة مستخدمة كمعايير، على أساس كل حالة على حدة. وهذا النظر ضروري، فيما يبدو، سواء لإدراج تلك البلدان القريبة من عتبات المعايير أم لرفع أسماء البلدان المدرجة بالفعل بقائمة أقل البلدان نمواً.

١٢٣ - وأوصت اللجنة بأن تعد على أساس مستمر، لهذا الغرض، وثيقة تسمى "بيان ضعف" البلد. وقد أبدى الأونكتاد استعداداً لتوفير هذه البيانات التي من شأنها أن تقيم آثار الصدمات الاقتصادية والطبيعية الخارجية على الأداء الاقتصادي والهيكل الاقتصادي للبلد. وثمة ترحيب بالمعلومات ذات الصلة التي تقدمها

هيئات أخرى بالأمم المتحدة. وينبغي تصميم هذه البيانات بحيث تتيح التقييم المقارن للحالة السائدة في البلدان القريبة من عتبات المعايير، وذلك مع عرضها للمعلومات ذات الصلة التي تعكس مختلف أبعاد الضعف. وهذا يعني بالتالي أن الإدراج لن يقتصر على عوامل الضعف الاقتصادي بالبلد، بل أنه سيشمل أيضا المعلومات المتصلة بالهشاشة الإيكولوجية المحتملة. وستوفر البيانات كذلك معلومات عن سائر التعويقات الهيكلية المحتملة، التي تتعلق بالبلد بصفة خاصة، وإن كانت لم تندرج بعد في إطار المؤشرات الكمية المركبة.

١٢٤ - ومن شأن المعلومات المقدمة في بيان الضعف هذا أن تساعد اللجنة في البت بشأن إدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا، وخاصة في الحالات التي يقترب فيها وضع البلد من المستوى العتبي لأي معيار من المعايير الكمية الأساسية الثلاثة، مع وفاء البلد على نحو واضح بالمعيارين الآخرين. وفيما يتصل برفع أسماء البلدان يمكن القيام بهذا في حالة تجاوز البلد لمعيارين أو ثلاثة من معايير العتبات، ولكنه يظل قريبا من عتبه فيما يخص معيارا واحدا على الأقل من هذين المعيارين.

زاي - التحسينات الأخرى في المعايير (النواتج المحلي الإجمالي الفردي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة) فيما يتعلق بتحديد أقل البلدان نموا

١٢٥ - قدمت الأمانة العامة في اجتماع فريق الخبراء في آذار/ مارس ١٩٩٩ المعلومات التي طلبتها لجنة التخطيط الإنمائي في دورتها الثانية والثلاثين بشأن التحسينات المحتملة في المعايير الكمية المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا. وبناء على استعراض هذه المعلومات، خلصت اللجنة إلى النتائج التالية.

١٢٦ - من ناحية أولى، تقترح اللجنة أن يستعاض عن متوسط الثلاث سنوات للنواتج المحلي الإجمالي الفردي، المعبر عنه بدولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف الرسمية الحالي، بالنواتج المحلي الإجمالي الفردي في سنة قياسية (أي نفس السنة لكافة البلدان) مع تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة وفق متوسط أسعار الصرف بالبلد خلال ثلاث سنوات، مما يراعي أيضا تفاضلات معدلات التضخم في بلدان مجموعة الدول الخمس^(٥).

١٢٧ - ومن ناحية ثانية، تقترح اللجنة، بعد النظر في الحالة الراهنة للإحصاءات المتوفرة بشأن الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، أن تدخل تعديلين على هذا الدليل. ونظرا لعدم توفر إحصاءات مناسبة عن "النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية" بالنسبة لعدد كاف من البلدان، فإن المقياس الذي سيستخدم في المستقبل يتمثل في متوسط المأخوذ السعري الفردي كنسبة مئوية من متوسط الاحتياجات السعرية الفردية. والتعديل الثاني المتصل بهذا الدليل يتضمن استخدام البيانات المتعلقة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة بدلا من العمر المتوقع عند الولادة. ورغم أن "متوسط سنوات الالتحاق بالمدارس" يعتبر مؤشرا أفضل لمتوسط مستوى تعليم السكان، فإنه يتعذر الأخذ بهذا التعديل من جراء عدم وجود بيانات

موثوقة في هذا الشأن. وسيستمر بالتالي استخدام معدل القيد بالمدارس الابتدائية والثانوية (مع بعضهما) ومعدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة.

١٢٨ - ومجموعة المعايير الجديدة، المنبثقة عن المقترحات السالفة الذكر، واردة بإيجاز في المرفق الثاني مع مقارنتها بالمعايير السابقة.

١٢٩ - وينبغي أن يبت في علامات قياسية رقمية محددة للمؤشرين المركبين، الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي. ولن يمكن القيام بذلك إلا بعد إنجاز الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات الثلاث المقرر الاضطلاع به في العام القادم. وفي هذا الوقت، ستطبق لجنة السياسات الإنمائية نفس المبادئ التي سبق استخدامها في الماضي^(١٦) وهذه تشمل استخدام علامات قياسية لرفع اسم البلد من قائمة البلدان الأقل نمواً تتجاوز العلامات القياسية المتعلقة بإدراج اسم البلد، بنفس النطاق الذي سبق استخدامه تقريباً. وبالتالي، فإن حد استبعاد الدخل الفردي فيما يتعلق برفع الاسم سيظل متجاوزاً بمقدار ١٠٠ دولار تقريباً من المستوى العتبي لإدراج الاسم، على سبيل المثال؛ وفيما يخص الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي سيتجاوز حد الاستبعاد العلامات القياسية للإدراج بحوالي ٢٠ في المائة.

حاء - أعمال أخرى

١٣٠ - يتوقع للجنة أن تقوم، في عام ٢٠٠٠، بإجراء استعراض الثلاث سنوات لقائمة البلدان الأقل نمواً، مما سيتضمن النظر في إضافات جديدة محتملة للقائمة وعمليات أخرى لرفع أسماء منها. وتطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تقوم بكافة الحسابات الضرورية للقيم المتعلقة بالبلدان فيما يتصل بالمعايير الموصى بها للإدراج في قائمة البلدان الأقل نمواً ورفع الأسماء منها، وذلك قبل الدورة القادمة للجنة المقرر انعقادها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بوقت كاف.

١٣١ - وتسلم اللجنة بأن استعراض قائمة البلدان الأقل نمواً، بصيغته المقترحة، لن يتطلب مجرد الاضطلاع بقدر كبير من الأعمال الإحصائية التقنية على يد الأمانة العامة فحسب، بل إنه يتطلب أيضاً ممارسة تقدير كامل من جانب اللجنة. وقائمة البلدان الأقل نمواً الجديدة النهائية - وعمليات الإدراج ورفع الاسم الجديد المقترحة - سوف تتوقف على المستويات المختارة كعلامات قياسية للنواتج المحلي الإجمالي الفردي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي، كما أنها ستتوقف، في الحالات الحدية، على تقييم المعلومات المقدمة في بيانات الضعف القطرية المقترحة. وتلاحظ اللجنة أنه سيتعين إجراء أكثر من جولة واحدة من المناقشات لإنهاء الاستعراض: فالمناقشات المبدئية ستؤدي قطعاً إلى إبراز الحاجة لتقديم معلومات محددة إضافية، تتضمن تفصيل حسابات بديلة للمؤشرات. وعلاوة على ذلك، فإن بيانات الضعف، التي سيعدها الأونكتاد بشأن الحالات الحدية، سوف تدخل في نطاق التقدير الشامل للإدراج ورفع الاسم.

١٣٢ - وبغية اضطلاع اللجنة بالمسؤولية المتعلقة بالاستعراض القادم لقائمة أقل البلدان نمواً، ينبغي بالتالي أن تتخذ الترتيبات اللازمة للدعوة إلى عقد اجتماع للفريق الفرعي التابع للجنة في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير من عام ٢٠٠٠، من أجل كفالة وضع الأساس اللازم لمداوالات اللجنة واستنتاجاتها في شهر نيسان/أبريل. وفي حالة تعذر القيام بهذا الإعداد لأي سبب، فإن اللجنة مستعدة لاستعراض العمل وأي توصيات بشأن قائمة البلدان الأقل نمواً يجري عرضها عليها. وسيقدم أي تعليق من قبل اللجنة على التحليلات المقدمة في ذلك الوقت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب التوصيات المعروضة على اللجنة.

١٣٣ - ومن رأي اللجنة أن مؤشر الضعف الاقتصادي المقترح أفضل وسيلة ممكنة للقيام على نحو واضح بمراعاة الضعف عند تحديد أقل البلدان نمواً، وذلك في ضوء التصور الراهن للعلاقات القائمة بين الضعف الاقتصادي والتنمية ونوعية وتغطية البيانات في الوقت الحالي. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث بشأن مختلف جوانب الضعف الاقتصادي، ولا سيما تلك الجوانب المترتبة على العولمة، وكذلك بشأن آثارها على إمكانية النمو الاقتصادي بالبلدان النامية وبأقل البلدان نمواً بصفة خاصة. ومن الممكن أن تراعى نتائج هذا البحث، عند الاقتضاء، في تحديد قائمة البلدان الأقل نمواً في حالة توفر البيانات اللازمة لتقييم هذه العلاقات بالنسبة لكافة البلدان النامية. ويشكل أكثر عمومية، تخلص اللجنة إلى نتيجة مفادها أن القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بالضعف في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الجوانب الإيكولوجية والاجتماعية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية، ينبغي أن تحظى بالأولوية في مجال الأنشطة البحثية الدولية وكذلك في مجال أعمال اللجنة بصفة خاصة.

الفصل الرابع

طرق عمل اللجنة وبرنامج عملها

١٣٤ - ترحب اللجنة بفرق المساهمة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقيام اللجنة بتحديد واستعراض القضايا الإنمائية الناشئة يمكن أن يزود المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع التنمية الأوسع نطاقاً بأفكار فريق من الخبراء المستقلين بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، ولا سيما في مجالات تشمل مسؤوليات شتى الهيئات الدولية.

١٣٥ - ومع هذا، وأثناء اضطلاع أعضاء اللجنة بالعمل خلال الدورة التي امتدت خمسة أيام في نيسان/أبريل ١٩٩٩، أدرك هؤلاء الأعضاء بسرعة أن أعمالهم معطلة إلى حد كبير من جراء عدم قيامهم بمناقشات مبدئية مسبقة فيما بينهم (بشأن قضايا تتضمن كيفية معالجة ذلك الموضوع الكبير المحال من المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وعدم توفر المدخلات المتخصصة فيما يتعلق بنظر اللجنة، إلى جانب عدم توفر وقت كاف أثناء الدورة العامة لتحليل وصوغ السياسات المتفق عليها. وقد ارتؤي، نتيجة لذلك، أن ما زخرت به اللجنة من فيض الخبرات والتجارب لم يكن موضع استفادة مثلى. وعلى الرغم من أن هذا لم يحل دون قيام الأعضاء بالعمل على صياغة ما يُرجى من أن يكون مساهمة قيّمة في أعمال المجلس وسائر الهيئات، فإن اللجنة قد ارتأت بحق أن ثمة حاجة ملحة إلى إعادة النظر في طرق عملها.

١٣٦ - وتدرك اللجنة ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قيامها باستكشاف نطاق الاضطلاع على نحو فعال بعمليات تحضيرية لمداولاتها عن طريق ترتيبات غير رسمية تستند إلى الاتصال بالشبكات. وعند اجتماع اللجنة لأول مرة وموافقتها على طرق عملها، فإنها ستستخدم هذه الترتيبات إلى أقصى حد ممكن أثناء أعمالها المستقبلية. ومع هذا، فإن اللجنة لا تزال ترى أن هذه الترتيبات الشبكية غير الرسمية لن تكون إلا محدودة النفع، في ضوء طبيعة عملها، وأن من المتعين أن يجري فريق الخبراء مناقشات إضافية لتمكين المجلس وسائر الهيئات من الاستفادة على نحو كامل من اللجنة وأعمالها.

١٣٧ - وكان هذا الرأي مشتركاً لدى الأعضاء من ذوي الخبرة في لجنة التخطيط الإنمائي السابقة ولدى الأعضاء الجدد أيضاً. وفي أعقاب الأعمال التحضيرية السليمة التي اضطلع بها في دورات الفريق العامل قبل كل دورة عامة، تمكنت اللجنة السابقة من تكريس مناقشاتها العامة للقيام بتمحيص شامل لكافة جوانب القضايا التي عالجتها في التقرير^(٧). وكان هذا هو الذي مكن لجنة التخطيط الإنمائي السابقة من الاستفادة على نحو كامل من استقلال وخبرة وتجربة أعضائها، سواء في اختيار القضايا أم في تقديم التوصيات.

١٣٨ - ووافق أعضاء اللجنة على أنهم سيكونون مستعدين لتكريس وقتهم للمساهمة في ترتيب مقابل من شأنه الإفادة، على نحو أكثر كفاءة وبأسلوب بالغ الفعالية من حيث التكلفة، مما لديهم من تجارب وتبصرات وخلفيات متنوعة. وإذا لم يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الوقت من الاستفادة من هذه

الفرصة، فإن اللجنة ستكرس أفضل جهودها في دورتها العامة القادمة لتقديم تعليقات قيّمة بشأن القضايا المعروضة عليها.

١٣٩ - وفيما يتصل باختيار المواضيع الجديدة بالتناول، تشاطر اللجنة الرأي القائل بأن من الممكن لها أن تضطلع بدور في تحديد القضايا الجديدة كيما ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي ترحب بالتالي بالدعوة الواردة في الفقرة ١٠ من المرفق الأول من قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨ بأن تدرج مقترحات إلى المجلس فيما يتعلق ببرنامج عملها للسنة التالية. ومع هذا، فهي تلاحظ بشيء من القلق أن هذه المقترحات مقدمة للنظر فيها والموافقة عليها في الدورة التنظيمية التالية للمجلس في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير. ومن رأي اللجنة أن ثمة حاجة إلى اختيار المواضيع بسرعة كافية، ومن المستحسن القيام بذلك في شهر تموز/يوليه من العام السابق، لإتاحة الاضطلاع بعمل تحضيري كاف قبل دورتها القادمة من جانب الأمانة العامة، وكذلك من جانب فريق فرعي تابع للجنة بموجب اقتراح هذه اللجنة. ولا يجوز مع هذا للقرارات المبكرة والموقوتة، والتي تتعلق بالمواضيع التي ستجري تغطيتها، أن تحول دون إدخال تعديلات في وقت لاحق لأخذ التطورات الهامة غير المتوقعة في الاعتبار أثناء السنة.

١٤٠ - وإزاء هذه الخلفية، تقترح اللجنة جدول الأعمال التالي.

١٤١ - أولاً، وعلى النحو المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، ستواصل اللجنة الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمركز أقل البلدان نمواً. ووفقاً للجدول الزمني القائم، ينبغي أن تناقش هذه القضية من جانب الدورة العامة (نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٠). وكما سبق الذكر (الفقرة ١٣١)، يلاحظ أن تطبيق المجموعة المتفق عليها للمعايير المتعلقة بتحديد أقل البلدان نمواً يتجاوز الحسابات الإحصائية - وخاصة في الحالات التي تعد خلافاً لذلك حالات حدية - إلى القيام على نحو متأن بتقييم كل من النتائج الرقمية والمعلومات التكميلية التي سيجري تجميعها، وخاصة مجموعة من بيانات الضعف. وعلى الصعيد الإجرائي، سيضطلع بهذا العمل على أفضل وجه من قبل فريق فرعي تابع للجنة يستطيع القيام بفحص أولي للمواد وبالبت بشأن أي أعمال تحضيرية أخرى يلزم الاضطلاع بها لتمكين الدورة العامة للجنة من إنجاز عملها.

١٤٢ - وثانياً، ومن منطلق الاستجابة لما يراه المجلس من أن أحد أدوار أعضاء اللجنة يتمثل في المساهمة في العملية المتعددة الأطراف، تقترح اللجنة أن تقوم بتنظيم نفسها حتى تتمكن من تقديم مساهمة خاصة خلال السنوات القادمة في الأعمال التحضيرية المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١. وأثناء الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ستقوم اللجنة بمشاركة الأونكتاد، باستكشاف ما هية المجالات التي يمكن للجنة أن تسهم فيها، وما هي أفضل سبل هذا الإسهام. وقد يتضمن هذا مشاركة بعض أعضاء اللجنة في أفرقة عاملة وفي أشكال أخرى للتفاعل بشأن القضايا الموضوعية التي سيغطيها المؤتمر، وإعداد التحليلات (من خلال فريق عامل و/أو تكليف بإجراء دراسات)، وصوغ خيارات

للسياسة العامة بشأن مواضيع المؤتمر الرئيسية، على أن تتبع ذلك مداولات مكثفة في الدورتين العامتين للجنة بشهر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٠ وشهر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠١.

١٤٣ - ولم يكن بوسع اللجنة في الدورة الحالية أن تقترح بالتحديد موضوع برنامج عملها بشأن المؤتمر. وهي تلاحظ، مع هذا، أن إحدى مهام المؤتمر تتمثل في النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي (كما جاء في الفقرة ١ (أ) '٣' من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧). وتقتراح اللجنة مؤقتاً، بالتالي، أن تركز انتباهها في العامين القادمين على واحد من البنود التالية أو بعض المواضيع ذات الصلة:

(أ) التدرج المناسب للسياسات المالية والتجارية المتبعة من قبل أقل البلدان نمواً، مع مراعاة أحوالها المبدئية والتحديات التي يقدمها الاقتصاد العالمي؛

(ب) الآثار المترتبة على التغييرات في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الأحيائية وظهور الصناعات المستندة إلى المعارف وصناعات الخدمات، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛

(ج) كفاءة التنمية المستدامة: المتطلبات المؤسسية اللازمة لمجابهة أوجه الضعف البيئية والإنمائية؛

(د) تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، والتعاون الاقتصادي الدولي على نحو أكثر عمومية.

١٤٤ - وفي ضوء التوجيه المتعلق بهذه المسألة، والذي قدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ (في تموز/يوليه ١٩٩٩)، سيقوم مكتب اللجنة فوراً بالتشاور مع أعضاء اللجنة، والأمانة العامة، والأونكتاد، وهيئات أخرى كذلك، من أجل الشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة لكفاءة إعداد تقرير متفق مع معايير اللجنة في وقت يسمح للمجلس بالنظر فيه في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

الفصل الخامس

تنظيم الدورة

١٤٥ - عقدت الدورة الأولى للجنة السياسات الإنمائية بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وحضر الدورة واحد وعشرون من أعضاء اللجنة: ماريا جوليا السوغاراي، وماريا أوغوستينوفيتش، ومختار ضيوف، وغوست فالاند، وغوغنيو فيغوروا، والبرت فيشلو، وغاو شانغكان، وليونيد م. غريغوريف، وباتريك غليومونت، وريوكيتش هيرونو، وطاهر كنعان، ولوقا ت. كاتسيلي، ونغوروا ليومبا، وسوليتا س. مونسود، وب. جايندرا ناياك، وميليفوي بانتش، وأول يونغ بارك، وبشنودات بيرسود، وأكيلاغبا سويار، وايدو أرنست سيمونيس، وروبين تانسيني. ولم يتمكن ثلاثة أعضاء من الحضور: عصام الحناوي، وماري الكابانغستو، وميغويل أورتيا مونتويا.

١٤٦ - وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب الذين تم انتخابهم في الدورة الأولى لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠:

الرئيس:	غوست فالاند
نائب الرئيس:	لوقا ت. كاتسيلي
المقرر:	سوليتا مونسود

١٤٧ - وافتتح الدورة رئيس اللجنة.

١٤٨ - وأدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، السيد نيتين ديساي، ببيان أوجز فيه آراءه بشأن دور اللجنة، مما عكس المناقشات الأخيرة فيما بين الدول الأعضاء بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما قرره المجلس من إعادة تشكيل لجنة التخطيط الإنمائي السابقة لتصبح لجنة السياسات الإنمائية الجديدة. وشدد على أهمية أعمال اللجنة بالنسبة لأعمال المجلس الجارية والمستقبلية، وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، واقترح بعض المواضيع المحتملة لعمل اللجنة في المستقبل، مع تأكيد أهمية جوانب التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المدى الطويل.

١٤٩ - واستمعت اللجنة إلى بيانات موجزة من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة الأمم المتحدة الإحصائية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بشأن العلاقات بين العولمة والفقر وعمالة المرأة.

١٥٠ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. وفيما يلي الوكالات والبرامج والصناديق التي كانت ممثلة في الدورة: منظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة

للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي، وجامعة الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرد جدول الأعمال في المرفق الثالث.

الحواشي

(١) هذه هي طريقة أطلس البنك الدولي، التي تقدم الناتج القومي الإجمالي الفردي باستخدام متوسط سعر صرف ثلاث سنوات.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٥ (E/1997/35).

(٣) المرجع نفسه، ١٩٩٨، الملحق رقم ١٤ (E/1998/34).

(٤) انظر منظمة العمل الدولية، World Employment Report, 1998-99: Employability in the Global Economy-How Training Matters (Geneva, ILO, 1998) Statistical annex, Notes and definitions, tables 4 and 5.

(٥) منظمة العمل الدولية، World Employment Report, 1998-99..., figure 6-1.

(٦) منظمة العمل الدولية، World Employment Report, 1998-99..., p. 142.

(٧) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٩. وقد قام المجلس، في قراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، المرفق الأول، الفرع باء، بإعادة تشكيل لجنة التخطيط الإنمائي بوصفها لجنة السياسات الإنمائية.

(٨) في عام ١٩٩١، وافقت اللجنة أيضا على عدم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي على نحو تلقائي في أغراض الإدراج، وعلى أنه ينبغي مقارنتها بالمؤشرات الأخرى "التي تؤثر على حالة كل بلد واحتمالاته الإنمائية". واقترحت مؤشرات إضافية لأخذ هذه العوامل، في الاعتبار: (أ) مؤشر المواهب الطبيعية (نصيب الفرد الواحد من الأراضي الزراعية، وصادرات المعادن كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، ومتوسط سقوط الأمطار، وعدم استقرار سقوط الأمطار)؛ (ب) عدم استقرار الإنتاج الزراعي أو وجود مخاطر مناخية محددة؛ (ج) صادرات النفط كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات؛ (د) المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١١ (E/1991/32)).

(٩) ومع هذا، فقد روعيت بعض العوامل المحددة للبلدان التي قد تشوه مقياس الناتج المحلي الإجمالي الفردي. فالرأس الأخضر، على سبيل المثال، قد احتفظ بمركزه كبلد من أقل البلدان نموا في عام

١٩٩٤، حيث سادت تشككات بشأن سعر الصرف لديه، وأن هذا السعر ربما كان قد أدى إلى الإفراط في تقدير ناتجه المحلي الإجمالي الفردي. (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٢ (E/1994/22)، الفقرة ٢٦١).

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٥ (E/1997/35)، الفصل السادس، الفرع باء.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤١.

(١٢) المرجع نفسه، ١٩٩٨، الملحق رقم ١٤ (E/1998/34)، الفقرات ١٦٢-١٧٠.

(١٣) إن ثمة اهتماما لدى اللجنة، عند اضطلاعها بأعمالها، القضايا العملية إلى جانب القضايا المفاهيمية، وتوفر بيانات دقيقة قابلة للمقارنة فيما بين البلدان يشكل واحدة من هذه القضايا.

(١٤) بما في ذلك عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل، التي ينبغي إدراجها في حساب الدليل الذي سيستخدم في تحديد أقل البلدان نموا.

(١٥) هذه هي طريقة أطلس البنك الدولي، التي تقدم الناتج المحلي الإجمالي الفردي باستخدام متوسط أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات.

(١٦) في عام ١٩٩١، تحركت اللجنة بناء على ثلاثة اعتبارات: فقد حاولت اختيار حدود للاستبعاد حيث لا يوجد إلا عدد بالغ الضآلة من البلدان الحائزة على قيم متماثلة تقريبا، وكان من رأيها أيضا أنه ينبغي لحدود الاستبعاد أن تكون إلى حد ما دون أعلى القيم المحسوبة للبلدان المنخفضة الدخل، وارتأت كذلك في النهاية أن تختار حدود الاستبعاد بطريقة تؤدي إلى تقليل التغييرات في القائمة المتوفرة حاليا إلى أدنى حد، مما يتمشى مع مبدأ تصنيف البلدان المتساوية في الحرمان تصنيفا متساويا. (انظر ST/ESA/229، وتقرير لجنة التخطيط الإنمائي لعام ١٩٩١، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.IV.2، الفقرة ٢٣٩).

(١٧) ورد موجز لهذه العملية، بصورة منقحة، في تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها الحادية والثلاثين (٥-٩ أيار/ مايو ١٩٩٧) (انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٥ (E/1997/35)، الفصل السادس، الفرع باء، والفصل السابع).

المرفق الأول

استعراض مؤشرات الضعف الثلاثة

مؤشر الضعف البيئي للجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ

١ - منذ عام ١٩٩٨، تضطلع لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ بإعداد دراسة رائدة عن الضعف البيئي. وتهدف اللجنة إلى وضع دليل يشمل حالة البيئة بوضعها المحدد وفق الأحداث الطبيعية والأنشطة الإنسانية "بغية ترتيب (الدول) والتعبير برقم واحد عن مدى الضعف البيئي لكل منها"^(١). وقد أنجزت المرحلة الأولى من هذا المشروع في أواخر عام ١٩٩٩.

٢ - وتحدد دراسة اللجنة ثلاثة جوانب للضعف: المخاطر المتعلقة بالبيئة (الطبيعية والمتصلة بالإنسان)، والقدرة القطرية للبيئة على مجابهة المخاطر (مرونة النظام الإيكولوجي)، وتكامل النظام الإيكولوجي (حالة البيئة في أعقاب الآثار السابقة). وتم تحديد ٥٧ مؤشرا، وجرى تجميعها في ثلاثة أدلة فرعية، أو دليل فرعي واحد لكل من الجوانب الثلاثة. وضُمّت هذه الأدلة الفرعية في مؤشر بيئي مركبي واحد للضعف. وحُسب هذا المؤشر، في جولة أولى، فيما يتعلق بثلاثة بلدان (استراليا وتوفالو وفيجي).

٣ - وانتهى فريق الخبراء، الذي اجتمع في آذار/مارس ١٩٩٩، إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي تناول القضايا الأساسية المتصلة بالمفاهيم والقياسات، مع توسيع نطاق الأعمال التحليلية والإحصائية حتى تشمل مزيدا من البلدان، وذلك قبل التمكن من استخدام المخطط المقترح من جانب اللجنة في تحديد أقل البلدان نموا. وفي إطار مراعاة أهمية الهشاشة الإيكولوجية، استنتجت لجنة السياسات الإنمائية، بالدورة الحالية (نيسان/أبريل ١٩٩٩) أن هذه العوامل يجب أن تكون موضع نظر من قبل بيانات الضعف المقدمة من البلدان المرشحة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا أو لرفع اسمها منها، كما سلمت لجنة السياسات الإنمائية بجدوى وأهمية دراسة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ فيما يتصل بوضع هذه البيانات القطرية.

مؤشر الضعف الاقتصادي لمصرف التنمية الكاريبي

٤ - ركزت أعمال مصرف التنمية الكاريبي بشكل أساسي على تسجيل مدى قابلية البلدان النامية وخاصة الجزرية والصغيرة منها، وهي قابلية كبيرة نسبيا بطبيعتها، فيما يتصل بالتعرض للصدمات الخارجية التي تؤثر على التنمية. وشملت هذه العملية ٩٥ بلدا وإقليما لعام ١٩٩٣. ووضع مؤشر للضعف الاقتصادي باستخدام متغيرات تتصل بالتجارة، مثل تركيز أسواق الصادرات والواردات والاعتماد على الواردات الأساسية والاستناد إلى مصادر الاستثمار الخارجية والعزلة النسبية^(ب).

٥ - واهتم هذا البحث بعناصر الضعف الكامنة، التي ترجع إلى خصائص البلد الهيكلية، لا إلى الخصائص المعزاة إلى إجراءات سياسية سابقة. وسلم الباحثون بأن السياسة ليست مستقلة تماما عن الأحداث المؤثرة على الضعف إلا في حالات ضئيلة. ومن ثم، فإن اختيار المتغيرات التوضيحية يعود إلى مدى اعتبار هذه المتغيرات أقل تأثراً برسم السياسات. وتنقسم هذه المتغيرات إلى ست مجموعات: تركيز الصادرات؛ والتقاء مقصد الصادرات؛ والاعتماد على الواردات من الطاقة؛ والاستناد إلى التمويل الخارجي؛ والتعرض للكوارث الطبيعية. وقد اعتبرت البيانات المتصلة بتأثير أو نطاق الكوارث الطبيعية أقل قوة من أن توفر مقياساً ملموساً لهذا الجانب من جوانب الضعف. وقد تبين أن الدليل التجميعي - متوسط أدلة المجموعات الخمس الأخرى - متناسب على نحو عكسي مع حجم السكان. ومع هذا، فإن تقرير المصرف يقول بأنه لا يمكن للحجم وحده أن يكون بديلاً سليماً للضعف الاقتصادي^(٥).

٦ - ولاحظت اللجنة أن أعمال المصرف بشأن وضع مؤشر للضعف قد تركزت حتى الآن على الضعف الاقتصادي المتعلق بالقطاع الخارجي. وهذه الجهود تؤدي إلى إثراء نظر اللجنة في قضايا الضعف ذات الصلة بمعايير أقل البلدان نمواً، وإن كانت لم تتوفر بعد بيانات قابلة للمقارنة على نحو كافٍ بشأن جميع البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأعمال ذاتها تثير مشاكل منهجية عديدة فيما يخص المؤشرات المناسبة للضعف الهيكلي وترجيحاتها.

مؤشر الضعف المركب لأمانة الكومنولث

٧ - اضطلعت أمانة الكومنولث بالعمل بشأن وضع مؤشر مركب للضعف. وتستند هذه العملية إلى الافتراض بأن الدول الصغيرة ضعيفة بصفة خاصة إزاء الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. وقد لا تؤثر الكوارث الطبيعية بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي الفردي، ولكنها تعد ذات أهمية حاسمة في تفسير تقلبات المعدلات السنوية لهذا الناتج المحلي الإجمالي الفردي. ويقال بأن الدول الصغيرة تميل إلى التعرض لمزيد من التقلبات في نمو هذا الناتج، وذلك إلى حد أبعد من الدول الكبيرة. وهذا الإفراط في التقلب يشهد على اتسام هذه البلدان بمزيد من الضعف.

٨ - ويحدد العمل تقلب الإنتاج بوصفه الانحراف القياسي لمعدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٢. وبعد اختبار ما يقرب من ٥٠ من المتغيرات التوضيحية، احتفظت عملية من عمليات الاقتصاد القياسي بثلاثة متغيرات تتضمن الضعف لبيان هذا التقلب فيما يتصل بـ ٣٢ بلداً صغيراً و ٦٨ بلداً كبيراً. وهذه المتغيرات هي: انفتاح البلد، مع قياسه بحصة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي؛ والافتقار إلى التنوع الاقتصادي، مع قياسه وفق دليل التنوع الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)^(٥)؛ والتعرض للكوارث الطبيعية، مع قياسه بالنسبة المئوية من السكان التي تأثرت أثناء الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦. (ويستخدم النموذج أيضاً نموذجاً وهمياً تبلغ قيمته واحداً صحيحاً عندما يكون البلد صغيراً، وصفرًا عندما يكون البلد كبيراً).

٩ - وباستخدام بيانات تتعلق بكل من هذه المتغيرات الثلاثة (والمتغير الوهمي عند الاقتضاء)، يتولى النموذج الاقتصادي القياسي استنباط المستويات "المتوقعة" لتقلبات الإنتاج فيما يتصل بـ ١١٠ بلدا. وتتضمن هذه البلدان الـ ١١٠ عشرة بلدان سبق استبعادها من العينة عند تقدير النموذج الأساسي. ويشار إلى المستوى "المتوقع" لتقلب الإنتاج، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مؤشرا للمرونة، بوصفه "مؤشر الضعف المركب"^(هـ).

١٠ - وهناك بعض القضايا المنهجية التي ينبغي تناولها عند البت فيما إذا كان مؤشر الضعف المركب يتولى قياس الضعف الاقتصادي بصورة مناسبة. وتقلب المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي قد لا يؤثر بالضرورة على مستوى التنمية أو على معدل نمو هذا الناتج المحلي على المدى الطويل. والتقلبات في معدل النمو يمكن لها أن تحدث في المستويات المرتفعة أو المنخفضة من الناتج المحلي الإجمالي الفردي، وكذلك طوال مسار مرتفع أو منخفض من مسارات النمو في هذا الناتج المحلي. ومن شأن الركود الاقتصادي، الذي تتسم به بلدان كثيرة من البلدان الأقل نمواً، أن يتضمن ضعفاً أكثر انخفاضاً، في حالة تساوي العوامل الأخرى، على سبيل المثال. وهناك قضية أخرى تتمثل في أن أحد المتغيرات التوضيحية في النموذج - افتتاح التجارة - يتوقف إلى حد بعيد على السياسات.

١١ - وقامت اللجنة، بناء على المعلومات المتوفرة لديها، بالإعراب عن بعض التشككات بشأن مدى سلامة المنهجية والبيانات المستخدمة في وضع مؤشر الضعف المركب. وغالبية بيانات الناتج المحلي الإجمالي مأخوذة عن البيانات القطرية المتعلقة بتعادل القوة الشرائية في جداول "بن" العالمية (لجامعة بنسلفانيا)، فثمة بلدان عديدة لم تشارك في مشروع المقارنة الدولية الذي قام بتقدير تعادل القوة الشرائية. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الخاصة بعدد "الأشخاص المتأثرين" بالكوارث الطبيعية قد تكون غير قابلة للمقارنة فيما بين البلدان. وفضلاً عن هذا، فإن ثمة صعوبة، على الصعيد العملي، في تطبيق مؤشر الضعف المركب لتحديد أقل البلدان نمواً، فالنتائج متوفرة بالنسبة لـ ١١٠ من البلدان والأقاليم فقط، في حين أنه يتعين أن تُدرس كافة البلدان النامية من جانب اللجنة عند البت في أهليتها للاندراج في قائمة أقل البلدان نمواً، والبيانات المطلوبة بشأن وضع استنتاجات موثوقة للبلدان "التي لا توجد معلومات بشأنها" غير متوفرة^(و). وبناء على هذه الأسباب، ارتأت اللجنة أنه لا يمكن استخدام مؤشر الضعف المركب بوصفه واحداً من الأدلة المستخدمة في البت بشأن إدراج البلد في قائمة البلدان الأقل نمواً أو رفع اسم منها.

الحواشي

(أ) انظر Ursula Kaly and Others "Environmental vulnerability index (EVI) to summarise national environmental vulnerability profiles" (Suva: SOPAC Secretariat, 4 February 1999, SOPAC Technical Report p.iii (275).

(ب) انظر Tom Crowards, "An economic vulnerability index for developing countries, with special reference to the CARIBBEAN: alternative methodologies and provisional results" (Barbados, Caribbean Development Bank, 25 February 1999). وقد جاء في هذا التقرير أن المسؤول عن الآراء المحددة المعرب عنها هو المؤلف، وليس مصرف التنمية الكاريبي.

(ج) في الموضع المشار إليه آنفا.

(د) وهو معرف بأنه "الانحراف المطلق لحصة البلد عن الهيكل العالمي". وكما ذكر الأونكتاد، يميز هذا الدليل، على نحو أكثر دقة من دليل التركيز، بين البلدان الأكثر تنوعا بشكل نسبي، والبلدان التي تعد على العكس من ذلك.

(هـ) Jonathan Atkins, Sonia Mazzi and Carlyn Ramlogan, "A study of the vulnerability of developing and island states: a composite index" (London Commonwealth Secretariat, August 1998) تقديم ورقة تقنية نهائية حتى أواخر آذار/ مارس ١٩٩٩. والتعليقات التالية تستند إلى تقرير شهر آب/أغسطس ١٩٩٨. ولقد وردت صيغة صغيرة من المؤشر ومنهجية في "Small States: economic review and basic statistics" (Commonwealth Secretariat, December 1998) وقدمت صيغة ثالثة باجتماع لندن في آذار/ مارس ١٩٩٩، ولكنها لم تقدم في صورة منشورة.

(و) من بين البلدان النامية غير المشمولة، توجد تسعة بلدان من البلدان الأقل نموا (اريتريا، أفغانستان، بروندي، توفالو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصومال، غينيا - بيساو، كيريباتي، ليبيريا).

المرفق الثاني

المعايير المتصلة بتحديد أقل البلدان نموا

المعايير الكمية المقترحة	المعايير الكمية الحالية
النتاج المحلي الإجمالي الفردي لسنة قياسية واحدة، مع تحويله وفق متوسط أسعار الصرف في ثلاث سنوات (طريقة أطلس البنك الدولي).	النتاج المحلي الإجمالي الفردي، متوسط ثلاث سنوات، مع تحويله وفق سعر الصرف الرسمي في كل عام.
يبلغ عدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل	يبلغ عدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل
<p>الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة</p> <p>متوسط أربعة عناصر:</p> <p>التعليم، مع قياسه وفق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المعدل المشترك للالتحاق بلمجلس الابتدائية ولثانوية • معدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة؛ <p>التغذية، مع قياسها وفق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المأخوذ السعري اليومي الفردي كنسبة مئوية من الاحتياجات اليومية؛ <p>الصحة، مع قياسها وفق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدل وفيات الأطفال (دون سن الخامسة). 	<p>الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة</p> <p>متوسط أربعة عناصر:</p> <p>التعليم، مع قياسه وفق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المعدل المشترك للالتحاق بلمجلس الابتدائية ولثانوية • معدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة؛ <p>التغذية، مع قياسها وفق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المأخوذ السعري اليومي الفردي؛ <p>الصحة، مع قياسها وفق:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العمر المتوقع عند الولادة.
مؤشر الضعف الاقتصادي	مؤشر التنوع الاقتصادي
متوسط خمسة عناصر	متوسط أربعة عناصر

المعايير الكمية المقترحة	المعايير الكمية الحالية
<ul style="list-style-type: none"> • تركيز الصادرات (دليل الأونكتاد)؛ • عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات؛ • عدم استقرار الإنتاج الزراعي؛ • حصة التصنيع والخدمات الحديثة في لناتج لمحلي إجمالي؛ • حجم السكان (بالوغاريتيمات). 	<ul style="list-style-type: none"> • الاستهلاك الفردي للطاقة التجارية؛ • تركيز الصادرات (دليل الأونكتاد)؛ • حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي؛ • حصة العمالة في الصناعة.
ومن أجل استحقاق البلد للاندراج في قائمة أقل البلدان نموا، ينبغي لهذا البلد:	
<ul style="list-style-type: none"> • أن يضم من السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل؛ • أن يفي بالمعايير الثلاثة التالية: <p>الناتج المحلي الإجمالي، والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، ومؤشر الضعف الاقتصادي، دون لمستوى لعتبي لكل منها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • في حالة اقتراب أي من هذه المعايير الثلاثة من مستوى العتبة، يؤخذ في الاعتبار بيان للضعف. 	<ul style="list-style-type: none"> • أن يضم من السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل؛ • أن يفي بالمعايير الثلاثة التالية: <p>الناتج المحلي الإجمالي الفردي، والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، ومؤشر التنوع الاقتصادي، دون لمستوى لعتبي لكل منها</p> <ul style="list-style-type: none"> • في حالة عدم الوفاء بمعيار الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة أو مؤشر التنوع الاقتصادي، يمكن أن ينظر في عناصر نوعية أخرى.
ومن أجل استحقاق البلد لرفع اسم من قائمة أقل البلدان نموا، ينبغي لهذا البلد:	
<ul style="list-style-type: none"> • أن يتجاوز: <p>معايير من المعايير الثلاثة (مع توفر عتبات أعلى).</p> <ul style="list-style-type: none"> • في حالة اقتراب أي من هذه المعايير من مستواه العتبي، يؤخذ في الاعتبار بيان الضعف. 	<ul style="list-style-type: none"> • أن يتجاوز: <p>معايير من المعايير الثلاثة (مع توفر عتبات تتجاوز عتبات الإدراج).</p>

المرفق الثالث

جدول الأعمال

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال، بما في ذلك اختيار الرئيس ونائب الرئيس والمقرر وطرائق الصياغة.
- ٢ - مناقشة "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر في سياق العولمة: تمكين المرأة والنهوض بها"، على النحو المحال إلى اللجنة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب قضية ضعف فئات اجتماعية خاصة.
- ٣ - استعراض تقرير الأمانة العامة عن الضعف، بما في ذلك المعايير والمنهجيات المتصلة بتحديد قائمة أقل البلدان نمواً، والنظر في أدلة ضعف محتملة، وصياغة مؤشر للضعف الاقتصادي.
- ٤ - وضع توصيات (بشأن البندين ٢ و ٣).
- ٥ - اقتراحات بأعمال مستقبلية.
- ٦ - مناقشة واعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الأولى.

- - - - -